لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا

أثناء العهد الإيطالي

تأليف

الدكتور محمد مصطفى الشركسي

الدار العربية للكتاب

لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي

تأليف
دكتور محمد مصطفى الشركسي

الدار العربية للكتاب
ليبيا - تونس

ليبيـا ـ تونس 1976

تقـــديم

يضم هذا الكتاب مجموعة من الدراسات الـتي نشـرت في اوقات مختلفة وتناولت بالعرض والتحليل الملامح الاقتصاديـة في ليبيا أثناء العهد الايطالي.

وقد قدمت لهذا الكتاب بلمحة قصيرة عن الدوافع السياسية والاقتصادية التي حركت الاستعمار الايطالي الى غـزو ليبيـا ، وجعلت عنوانها كيف جاءت ايطاليا الى ليبيا تمهيدا للـحديث عن النواحي الاقتصادية الاخرى التي تناولتها بقية الفصول . والامل كبير في ان تلقي هذه المساهمة المتواضعة بعض الـضوء على هذه الجوانب الاقتصادية حتى تكتمل الصورة التاريخيـة لهذا الـعهد.

والله نسأل ان يجعل الفائدة منه عامـة.

المـؤلف



عمر أبو يوسف الكريشي

كيف جاءت ايطاليا الى ليبيا

منذ النصف الثاني من القرن التاسع اخذت الدول الاوروبية التي كانت قد كافحت من اجل الحرية والمساواة في استعباد الشعوب الأخرى واتـخذ الشعب الايطالي الذي كافح طويلا من اجل الحرية والاستقلال نفس الطريق . وقد كتب في هذا الخصوص « انطـونيو جـرامشي » (احد الاشتراكيين الايطاليين ما يلي : « يجب ان تعلموا بان الشعوب الاوروبية كانت مضطهدة وكافحت للتخلص من الاستبداد ... وشيدوا تماثيل رخامية ليمجدوا الرجال الذين حرروهم ... ولا يمكن ان نقول للايطاليين بان النمساويين جاؤوا الينا لنشر الحضارة ، بينما ، يقول الاوروبيون بانهم ذهبوا لنقل الحضارة ... الحقيقة هي انه تـوجد رغبة ملحة عند الجميع في امتصاص الآخرين والاستيلاء على الثروات البسيطة التي تم ادخارها بعد جهد كبير ... ان الحروب تندلع من اجل التجارة وليس من اجل المدنية . ان الانجليز اغاروا على كثير من المدن الصينية لان الصينيين رفضوا التعامل في تجارة الحشيش ... وضع الروس واليابانيون القناع للسيطرة على تجارة كوريا ومنشوريا ».

وسأتحدث في هذه الفصل والفصول المقبلة عن تطور فكرة احتلال ليبيا من قبل ايطاليا وعن اتساع النفوذ الايطالي في ليبيا قبل الاحتلال : وجميع معلومات هذا البحث اخذت من مصادر ايطالية قديمة وحديثة.

بـدء الـتفكير في احتلال لـيبيا

كانت ايطاليا منقسمة الى عدة دويلات وكان الجزء الشمالي للبلاد خاضعا تحت نير الحكم النمساوي . وبعد كفاح طويل وثلاثة حروب من اجل الاستقلال استطاع الايطـاليون تـوحيد البلاد والتحرر من السيطرة الاجنبية وتكونت بذلك في سنة 1861 المملكـة الايطاليـة المـوحدة ، ولكن بدون روما وفينيسيا اللتين انضمتا فيما بعد الى الى هـذه المملكة.

وخلال سنتين فقط ، من نيل ايطاليا لاستقـلالها انقلبت الآيـة حيث بدأت تفكر في المستعمرات وكتـب بالفعـل « كـريستوفـورو نيجـري » في 30 اغسطس 1863 مـا يلي في مجلة « لـوبنيـوني دي تورينو » : لا توجد دولة اكثر من ايطاليا ينبغي عليها ان تهتم بموضوع الشرق الاوسط ... اذا وقعت مثلا مـصر تحت الحكم الانجليزي ومعها قناة السويس ، واذا وقعت تونس تحت فرنسا ، واذا ما دخلت النمسا في دالمازيـا عن طريق البانيا فسنجد انفسنا في نصف البحر الابيض المتوسط بدون ان نحصل حتى على الهواء اللازم للتنفس ».

ومنذ افتتـاح قناة السويس في سنة 1869 بدأ التفكير في امكانية التدخل الايطالي في ليبيا لأن هذا الحدث اخذ يقوي موضوع تـوازن القوى في البحر الابيض المتوسط.

وفي سنة 1878 نصح المستشار الالماني بسمارك فرنسا باحتلال تونس ودعا ايطاليا الى احتلال ليبيا . وفي سنة 1901 اعلنت الحكومة الفرنسية بانه في حالة توسعها نحو مراكش فانه بامكان ايطاليـا ان تثبت نفوذها في ليبيا . ووافقت فيما بعـد المانيا والنمسا (حليفات ايطاليا في الحلف الثلاثي) وانجلترا وروسيا في ان تضع ايطاليا يدها على لـيبيا.

وفي السنوات الاولى من هـذا القرن بدأت تنتشر في ايطاليا كتب ومقالات تنادي باحتلال طرابلس ونـوهت باهميتهـا مـن النـاحيـة الاستراتيجية والاقتصادية . وكتب ـ مثلا ـ (جانيتي) في سنة 1902 ما يلي في مجلة الريفستاديتاليا :

« ان ايطاليا كدولة بحرية اذا ارادت الا تبقى منعزلة في البحر الابيض المتوسط فانه ينبغي عليها ان تحصل على مواقع تقع في أماكن غير بعيدة عن الساحل الايطالي وفي هذه المواقع يجب انشاء اثنين او ثلاثة موانيء لاستعمالها من قبل الاسطول الايطالي وذلك لاتمام التنسيق الاستراتيجي » . وتحدث نفس الكاتب عن العوامل السكنية التي تدعو الى ضرورة احتلال ليبيا حيث واصل الكاتب مقالته على النحو التالي : « ان عدد سكاننا يتزايد باستمرار حيث نتج عن ذلك اتساع الهجرة الى البلدان الاجنبية ولوضع حد لتثبيت آلاف من الايطاليين حول العالم ـ تزدهر باعمالهم بلدان اخرى ـ فانه ينبغي تنظيم هذه الهجرة وتوجيهها نحو اراض تكون تابعة لنا.

الرحلات الاستكشافية والتقارير

وفي نفس الوقت بدأت منذ عام 1860 رحلات الرواد والمستكشفين الى ليبيا واخذ معظم هؤلاء الاشخاص في لفت انتباه ايطاليا الى ليبيا وقد زار منذ عام 1864 الرحالة الالماني « روهلفسي » طرابلس عدة مرات ، وزار كذلك ولاية برقة وأكد في تقريراته بأن طرابلس وبرقة غنية بالموارد الزراعية والمعدنية . واشار الرحالة « كامبيرو » الذي زار ليبيا في سنة 1881 الى امكانية اعادة احياء زراعة اشجار الزيتون وبالتالي خلق صناعة وتجارة زيت الزيتون التي كانت تزدهر ابان الحكم الروماني . كما اشار الى امكانية زراعة الفول السوداني وتوسيع نطاق صيد الاسماك وبالاضافة الى ذلك جاء في تقريره انه من الضروري انشاء نظام مصرفي في ليبيا من اجل مساندة نشاط الايطاليين والسكان المحليين مشيرا بذلك الى النشاط ذي الطابع الصناعي مثل صناعة الملابس الوطنية والحصير والبسط والجبنة والروائح العطرية واقترح كذلك انشاء صناعة الملح.

وفي سنة 1881 قام كذلك المستكشف « جيوسيبي هايمان » برحلة استطلاعية من بنغازي الى درنة . وبعد هذه الرحلة نشر في ايطاليا كتابا عن برقة . وتحدث في هذا الكتاب عن خصوبة وجمال برقة التي اعتبرها اجمل منطقة في افريقيا الشمالية.

ونشر منوتيلي في سنة 1902 كتابا عنوانه « طرابلس » يحتوي على معلومات جغرافية واقتصادية واجتماعية وتاريخية عن ولاية طرابلس وبرقة . واشار الكاتب في المقدمة بانه الف هذا الكتاب نظرا لاهتمام الايطاليين بولاية طرابلس منذ سنين عديدة . وذكر منوتيلي في هذا الكتاب بأنه لا توجد في طرابلس مدارس محلية ما عدا القرآنية. وقد اسست الحكومة في طرابلس معهدا تركيا مفتوحا للشبان الذين يرغبون في التخصص في الفنون العسكرية ثم الذهاب الى اسطمبول لانهاء الدراسة. والمدارس الحقيقية الموجودة في طرابلس في سنة 1902 – حسب منوتيلي – هي الفرنسية والاسرائيلية والايطالية . وتملك ايطاليا في طرابلس مدرسة ابتدائية للبنين والبنات وواحدة للحضانة ومدرسة اخرى فنية تجارية وبلغ عدد طلاب المدارس الايطالية 840 طالبا بينما بلغ مجموع الرواتب التي كانت تدفعها سنويا الحكومة الايطالية للمعلمين 45،270 ليرة.

وكتب منوتيلي في نفس الكتاب المشار اليه اعلاه العبارات التالية : « والملاحظة الاخيرة المؤلمة التي يجب الاعتراف بها هي انه بالرغم من الاهتمام بطرابلس القائم في ايطاليا منذ عشرين سنة وبالرغم من اهميتها التجارية والاثرية ومن قربها لايطاليا فان عدد الايطاليين الذين ذهبوا الى استكشافها اقل بقليل من عدد المستكشفين الالمان والانجليز والفرنسيين . لقد اهتممنا نحن فقط بالثرثرة بينما انجز الآخرون الحقائق . والشيء الوحيد الذي نتج عن هذه الثرثرة هو انها خلقت عدم الثقة فينا ».

وقد اهتمت القنصليات الايطالية بارسال العديد من التقارير المختلفة عن ليبيا . وقد اسست اول قنصلية ايطالية في طرابلس سنة 1861 اي في نفس السنة التي تكونت فيها المملكة الايطالية .

وحسب احد تقارير قنصل ايطاليا العام « فيكو » في سنة 1901 بلغ عدد الايطاليين بولاية طرابلس في هذه السنة 704 نسمة . ولكن حسب القنصل « ميدانا » الذي خلف « فيكو » في سنة 1904 ان عدد الايطاليين الساكنين في طرابلس يبلغ 636 نسمة . واكد « كزلاديلا فالي » في كتابه الصناعة في ليبيا بان الجالية الايطالية تمكنت في

السنين الاخيرة من القرن التاسع عشر من السيطرة على معظم الحركة التجارية في طرابلس واكد ذلك سيلاني في كتابه (1) بعنوان : « 20 سنة الاحتلال الايطالي » حيث ذكر في هذا الكتاب أن الايطاليين الموجوديين في ليبيا قبل الاحتلال الايطالي كانوا يكونون اهم جالية من الناحية الثقافية والاقتصادية . وهي الجالية الوحيدة التي كانت تتمتع بمدارس ومؤسسات ثقافية واجتماعية تم انشاؤها من قبل الحكومة الايطالية وكانت تملك منشآت تجارية ومالية من الطراز الاول ومسيطرة على معظم اوجه النشاط التجاري في ليبيا.

وفي الحقيقة فان النفوذ الايطالي في ليبيا لم ترسخ اقدامه الا منذ سنة 1907 عندما فتح مصرف روما فرعا له في طرابلس وسأتكلم في الفصول المقبلة عن الدور الذي لعبه هذا المصرف للتمهيد للاحتلال الايطالي لليبيا.

* * *

تحدثت في الفصل السابق عن كيف بدأت ايطاليا تهتم بليبيا . وسأتناول هنا وفيما يأتي تطور هذه الفكرة . وسأشرح هنا بالذات « عبارة الاحتلال السلمي او التغلغل السلمي » التي كانت منتشرة في ايطاليا قبل احتلال ليبيا وعن دور مصرف روما في هذا الخصوص.

الاحتلال السلمي

في اوائل القرن الحالي اتسعت الحركة الديبلوماسية الايطالية الرامية الى احتلال ليبيا (سأتناول هذا اموضوع في بحث آخر). وفي نفس الوقت بدأت في ايطاليا مبادرة اخرى غير ديبلوماسية غايتها توسيع النفوذ الايطالي في ليبيا وتحقيق ما يسمى « بالاحتلال السلمي » وهي تعنى ــ كما جاء في الكتاب الذي الفه « بيفيوني » في

(1) لعل المقصود مجلة Rassegna Italiana في عددها الخاص لمرور عشرين عاما على احتلال ليبيا

سنة 1912 تحت عنوان كيف ذهبنا الى ليبيا ـ « الجهد الذي قامت به الحكومة الايطالية لخلق حلقة من النشاطات في طرابلس وبرقة لغرض تحقيق انضمام ليبيا الى ايطاليا تدريجيا وبصمت والاستيلاء عليها بنار بطيئة دون اطلاق رصاصة واحدة ».

ولتحقيق « الاحتلال السلمي » فكرت الحكومة الايطالية في اختيار هيئة مالية تتحمل مسئولية القيام بمبادرة اقتصادية وتجارية تؤدي الى ضم ليبيا الى ايطاليا ووقع الاختيار في سنة 1905 على مصرف روما للقيام بهذه المهمة وقد اكد ذلك « فرانشيسكو مالجيري » في كتابه تحت عنوان « الحرب الليبية » الذي طبع في سنة 1970 . وكتب هذا المؤلف بأن ضغط الحكومة الايطالية هو الذي دفع مصرف روما الى تحمل العبء الذي يهدف الى رسوخ قواعد النفوذ الايطالي في ليبيا . ولاثبات رأيه اشار « مالجيري » الى المذكرة التي ارسلها مصرف روما الى الحكومة الايطالية في سنة 1915 يطلب فيها التعويضات عن الاضرار التي تكبدها خلال الحرب الليبية . وجاء في هذه المذكرة ما يلي : « لقد اعلنت الحكومة الايطالية علنيا منذ سنة 1905 عن نيتها بتوسيع نفوذها في ليبيا بالطرق الاقتصادية ونظرا لانها لا تريد ولا تتمكن في الوقت الحالي من احتلالها عسكريا ينبغي عليها القيام بسياسة تهدف الى توسيع النفوذ الايطالي بواسطة الوسائل الاقتصادية وعن طريق مبادرات كبيرة ».

ومما يؤكد الدور الذي لعبه مصرف روما لتمهيد الاحتلال الايطالي كتب « جوليلموناردوشي » في كتاب « تاريخ استيطان برقة » الصادر في سنة 1942 ما يلي : « من بين العوامل التي ادت فيما بعد الى احتلال الضفة الرابعة يجب اعتبار دور مصرف روما في انتشار النفوذ الايطالي اثناء الخمس سنوات التي سبقت الغزو وقد استطاع المصرف بواسطة نشاطاته ان يوطد شبكة كبيرة من المصالح الايطالية وقد استطاع المصرف فعلا تحقيق ذلك بالرغم من العواقب التي وضعها الاتراك في فتح فرع له في طرابلس . وبفضل هذا المصرف (وخلال ثلاث سنوات منذ افتتاحه) ـ فان نصف البضائع المستوردة الى طرابلس كانت تحمل العلم الايطالي وجميع المعاملات المصرفية مع باقي العالم كان يقوم به مصرف روما ».

نشاط مصرف روما

افتتح مصرف روما الرئيسي في 9 مارس 1880 برأس مال قدره 3 مليون ليرة فقط . ثم ازداد راس مال المصرف الى 100 مليون ليرة في سنة 1910 و 200 مليون ليرة في سنة 1912.

وقام بتأسيس المصرف بعض النبلاء التابعين للاوساط الكاثوليكية ومن بينهم « فرانشيسكو بورجيس ، سيجموند وجوستنياني ، جيولبو ميريجي وبيترو جبريلي ».

وعندما قرر وزير خارجية ايطاليا ـ في ذلك الوقت ـ توماسوتيتوني في سنة 1905 اسناد مهمة توسيع النفوذ الايطالي في ليبيا الى مصرف روما كان رئيس مجلس ادارة المصرف « ارنيستو باشيلي » هو الآخر أحد أعضاء الارستكرازية الكاثوليكية الرومانية.

وقد بدأ نشاط مصرف روما رسميا في ليبيا في 15 افريل 1907 وذلك بتأسيس فرع في طرابلس . وفيما بعد افتتحت فروع تجارية في بنغازي ، زوارة ، خمس ، سرت ، مصراتة ، زليطن ، درنة ، طبرق السلوم وفي بلدان اخرى في الدواخل.

ولتنفيذ سياسة الاحتلال السلمي حسب رغبة الحكومة الايطالية لم يقتصر المصرف في اعماله على القطاع المصرفي ، بل قد قام المصرف خلال السنوات التي سبقت الاحتلال بنشاطات تشمل مجالات مختلفة صناعية وتجارية : وبعد سبعة اشهر من فتح اول فرع في طرابلس اسس مصرف روما في ديسمبر 1907 « منشأة معاصر الايطاليين » وتشمل فرعا رئيسيا في طرابلس ووحدات صغيرة في الخمس ومسلاتة ، وزليطن . وفي مارس 1910 تم افتتاح منشأة كبيرة لاستخراج الزيت بواسطة الكبريت الكاربوني . وفي 16 اغسطس افتتح في طرابلس مطحنا حديثا وفي الميدان الزراعي انشأ مصرف روما مزرعة كبيرة في بنغازي تتضمن كذلك 15 ألف رأس من الماشية . وتم زراعة هذه المساحة عن طريق المناصفة مع بعض من القبائل العربية في برقة ومن بين النشاطات الاخرى الاصغر حجما اسس مصرف روما مصنعا لتحضير الاسفنج وريش النعام ومطبعة حديثة في طرابلس .

وفي الميدان التجاري ركز مصرف روما اهتمامه في استيراد مواد البناء والملابس وفي تصدير الحلفاء والحبوب وريش النعام والصوف والماس والاسفنج.

وعمل المصرف الروماني كذلك في الميدان البحري حيث تولى بواسطة الباخرة « روما » التي يمتلكها ادارة الخط البحري طرابلس مصراتة يشمل محطات في الخمس طويبيا وزليطن . وقد قام المصرف في هذا الخط بالخدمات البريدية مجانا وبدون مقابل من السلطات التركية . وفي 25 افريل 1910 و 27 يناير 1911 وقع مصرف روما على عقدين مع الحكومة الايطالية الاول لمزاولة خط بحري بين طرابلس والاسكندرية يمر في مالطا مصراتة بنغازي درنة السلوم . والثاني بين طرابلس والخمس وسرت ودرنة وطبرق . وقد تولت الحكومة الايطالية المشروعين المذكورين بمبلغ سنوي قدره 200 الف ليرة.

ومن بين اهم اهداف المصرف هو استطلاع واستغلال الموارد المعدنية في البلاد وبالاخص الفوسفات والكبريت وفي هذا الخصوص كلف في سنه المهندس جان فيليبو بدراسة المواد الكبريتية الكائنة في منطقة « سرت » الشرقية . وفي سنة 1911 مول المصرف بعثة علمية يترأسها المهندس الكونت اسكانيو سفوررزا . وقد لاقت هذه البعثة عراقيل قوية من قبل السلطات التركية.

وتقول المصادر الايطالية بان الصعوبات التي واجهها مصرف روما في الحصول على الرخص من السلطات التركية والمنافسة القوية من قبل المؤسسات الاجنبية ادت الى تعطيل نشاط مصرف روما وبالاخص فيما يتعلق بالابحاث المعدنية.

ولتغطية الوجود الايطالي اسس الكفلبر انريكو بريشياني رئيس المصرف في ذلك الحين « نقابة ايطالية فرنسية مصرية » وقد انضمت الى هذه النقابة شركة طرابلسية يرأسها مصطفى بن زكري . وفيما بعد في يونيو 1910 تم تكوين نقابة رباعية لغرض استطلاع المعادن وبالاخص الفوسفات في ولاية طرابلس ولبناء سكك حديدية وموانيء لازمة للنشاط المعدني وبسبب وجود ايطاليين لاقت هذه النقابة معارضة شديدة من قبل الحكومة التركية.

وبعد معاهدة « اوش » للصلح التي ابرمت مع تركيا في 18 اكتوبر 1912 ترك مصرف روما جميع النشاطات الصناعية والتجارية التي دامت خمس سنوات وركز اعماله في العمليات المصرفية.

* * *

تحدثت في الفصل السابق عن « الاحتلال السلمي » لليبيا وعن دور مصرف روما في هذا الخصوص . وتم كذلك الاشارة الى النزاع بين المصرف الروماني وتركيا . وسأتناول هنا تطورات هذا النزاع كما سأتحدث عن فشل سياسة الاحتلال السلمي التي اتبعها مصرف روما في ليبيا.

النزاع بين مصرف روما والسلطات التركية

في يونيو 1910 تم تعيين الوالي الجديد لولاية طرابلس وهو الجنرال ابراهيم باشا الذي كلف كما كتب انريكو بريشاني رئيس مصرف روما في ذلك الوقت في مذكراته ـ بالحد من النشاط الايطالي مع السكان المحليين ـ .

وبدأت في تركيا في نفس المدة حملة صحفية معادية لايطاليا وبرزت في هذه الحملة الجريدة الطرابلسية « المرصاد » . ولمواجهة النشاط الايطالي اخذت السلطات العثمانية في تشجيع استثمارات رؤوس الاموال الاجنبية . وكما جاء في المقالة الاولى كانت ليبيا تعتبر منطقة نفوذ ايطالية . وذلك بموجب الاتفاقيات المبرمة بين هذا البلد والبلدان الاوروبية الكبرى في خصوص توزيع مناطق نفوذ الدول الاستعمارية وبالرغم من ذلك اهتم بعض الفرنسيين والامريكان والالمان بالحصول على امتيازات معدنية في ليبيا الامر الذي ادى الى غضب الحكومة الايطالية.

وفي يونيو 1911 عندما بدأت في ايطاليا الدعاية الوطنية في سبيل احتلال ليبيا فكر الالمان في انشاء مزرعة نموذجية في طرابلس ومعصرة لتقطير الزيتون وذلك لمنافسة مصرف روما في هذا الميدان واشيع في

نفس المدة بان الحكومة التركية حاولت منع المنشآت الايطالية من الاشتراك في المشاريع بشأن بناء ميناء طرابلس.

وكتب « فرانشيسكو مالجيري » في كتاب الحرب الليبية بأن العداوة التركية وصلت حدها الاقصى في المدة بين 1910 و 1911 « وبالرغم من هذا الجو المعادي لايطاليا شهدت سنة 1910 ارتفاعا ملحوظا في العلاقات التجارية بين طرابلس وايطاليا . وقد ازدادت في عام 1910 واردات طرابلس من ايطاليا بنسبة 59٪ بالمقارنة لعام 1909 حيث ارتفعت الواردات خلال هذه المدة من اربع مليون ونصف ليرة الى 7 مليون و 600 الف ليرة . وارتفعت الصادرات الايطالية الى طرابلس بمعدل 66 ٪ اي من 2 مليون و 900 الف ليرة الى 4 مليون و 400 الف ليرة ».

اسباب النزاع التركي الايطالي

وضع الكاتب « فرانشيسكو مالجيري » ، في كتابه « الحرب الليبية » المشار اليه اعلاه ، اسباب عداء السلطات التركية نحو مصرف روما والنشاطات التجارية الايطالية الاخرى . ويقول المؤلف انه من اخطر الاخطاء التي ارتكبتها الحكومة الايطالية في محاولاتها توطيد جذور « الغزو السلمي » هو انها لم تضع ، بالمستوى المطلوب ، القناع على الاسلوب شبه الرسمي الذي اتبعه مصرف روما بشأن نشاطه في ليبيا .

والجدير بالذكر ان الاتراك كانوا يعلمون جيدا ان الايطاليين لديهم مطامع في طرابلس وبرقة وان مصرف روما يمكن اعتباره « كحصان تروادة » ايطالي تربى في المستعمرات التركية في افريقيا.

ولم تقم الحكومة الايطالية باية محاولة فعالة لتسوية الخلافات مع الحكومة التركية . واعترف بذلك « جاكومودي مارتينو » مؤسس المعهد الاستعماري الايطالي ـ في مذكراته ـ بانه لم يكن في مصلحة الحكومة الايطالية حل الخلافات مع تركيا بل بالعكس حاول سان جوليانو وزير خارجية ايطاليا تعقيد الامور ابتداء من النصف الثاني

من عام 1911 وذلك لتهيئة الاحتلال العسكري بعد فشل سياسة الغزو السلمي (كما سنرى فيما بعد).

فقد ادلى انريكو انساباتو ببيانات اكثر تفصيلا عن نشاط مصرف روما وعن اسباب النزاع مع السلطات التركية . ووصف مالجيري انريكو انساباتو بانه شخص غريب يعمل لحساب الشرطة وصديق للسنوسي او خبير في شؤون العالم العربي لانه عاش كثيرا في القاهرة.

وقد لاحظ الدكتور انريكو انساباتو بان العرب والاتراك كانوا يشعرون بان الحكومة الايطالية هي التي كانت تمول مصرف روما ليس لغرض القيام بالعمليات المصرفية واثبات النفوذ الايطالي ولكن لتمهيد احتلال طرابلس .. والدليل على ذلك هو ان المصرف كان يحاول السيطرة على جميع الاعمال وتملك جميع المنشآت الانتاجية واضاف انساباتو في مذكراته بان المصرف الروماني عمل على امتصاص جميع الاعمال والقضاء على المنشآت الصغيرة بما في ذلك الايطالية . وعندما يتقدم احد التجار الصغار الى المصرف للحصول على بعض التسهيلات يرفض المصرف الطلب ويعرض على التاجر الصغير بيع منشآته واذا رفض التاجر هذا الطلب يبدأ مصرف روما في بناء منشآت متشابهة او يقوم بمنافسة قوية مما يؤدي ذلك الى هلاك الصانع أو التاجر الصغير.

ويقول مالجيري . بان اساليب مصرف روما قد خلقت في طرابلس وبرقة استياء العرب « الذي كان من واجبنا اكتساب محبتهم ».

وحسب شهادة رئيس المهندسين في (الولاية) اسمه جوهنس وهو أرمني كاثوليكي ان معظم عملاء المصرف كانوا من اليهود مما أدى ذلك الى ازدياد العداء والكراهية نحو المصرف الروماني.

ومن ناحية اخرى فان جميع عمليات المصرف كانت غير مربحة مما خلق شعورا بعدم الثقة والشك نحو جميع نشاطات الايطاليين وذكر انساباتو في هذا الخصوص بان سعر المطحن الذي انشأه المصرف بلغ اكثر من مليون ليرة بينما كان يكفي صرف نصف مليون ليرة

فقط . وانتقد كذلك مدير المطحن نفسه طريقة مصرف روما في تبذير الاموال ووصف اعمال المصرف بانها « هواية صناعية » واكثر غموض يحيط بعمليات مصرف روما ذلك الذي يتعلق بشراء الاراضي فمقابل قطعة ارض يتم شراؤها تعود المصرف دفع مبلغ يساوي عشرة اضعاف السعر المعتاد.

وقد زادت تصرفات مصرف روما في هذا الخصوص ارتياب الاتراك الذين اخذوا يعتقدون بان مصرف روما يريد شراء الاراضي بأي ثمن للامتلاك فقط وليس لغرض تجاري مربح ».

وعند شراء الاراضي لا يتحصل مصرف روما على جميع الضمانات القانونية . ونتج عن ذلك فسخ كثير من العقود التي ابرمها المصرف مع البائعين ووجد المصرف نفسه امام المحاكم مما اضعف هيبته.

فشل سياسة الاحتلال السلمي

تكلمت في المقالة السابقة عن سياسة التوسع السلمي وكيف اسندت مهمة تنفيذ هذه السياسة الى مصرف روما . وفي هذا الخصوص اكدت المصادر الايطالية الحديثة فشل سياسة « التوسع السلمي » . ويرجع هذا الفشل الى تصرفات المصرف الروماني الذي بدلا من ان يكتسب محبة العرب ادت تصرفاته الى خلق عداوة الاتراك وكراهية العرب نحو هذا المصرف.

ونفس بيفيوني – الذي جاء ذكره في المقالات السابقة – لاحظ في احد مراسلاته من طرابلس في يوم 9 يونيو 1911 بأنه في نفس الوقت الذي تم فيه توسيع النفوذ الاقتصادي اخذت سمعة ايطاليا في ليبيا في التدهور وزادت العواقب . وذكر بيفيوني كذلك بان توسع النفوذ الاقتصادي لم يصاحبه اي نوع من الهجرة حيث ان جميع الاراضي التي كان يمتلكها مصرف روما لم يحضر اليها اي مزارع ايطالي لاستيطانها.

ونتيجة للصعوبات التي واجهها اخذ مصرف روما يضغط على الحكومة الايطالية لحملها على احتلال ليبيا . وهدد بأنه سوف يبيع ممتلكاته الى الالمان اذا لم تقدم ضمانات اكثر لحماية مصالحه .

ومما يثبت ضغط مصرف روما على الحكومة الايطالية هو مذكرات « دي سان جوليانو » وزير خارجية ايطاليا الصادرة في 26 يليــو 1911 . ويشير وزير خارجية ايطاليا في هذه المذكرات عن الدسائس التي قام بها مصرف روما لحمل الحكومة الايطالية على القيام بالاحتلال العسكري واكدت كذلك جريدة « الاونيتا » في احدى مقالاتها عن لــيبيا الصادرة في 5 جوان 1970 بان مصالح مصرف روما المهــددة كــانت من اهــم الاسباب التي ادت الى احتلال ليبيا.

* * *

تحدثت في الفصول السابقة عن كيف بدأت ايطاليا تهتم بليبيــا ثم تحدثت عن الدور الذي قام به مصرف روما في ليبيا والنزاع مع السلطات التركيــة . امــا هنــا فسأتكلــم عن الــحملــة الــدعائيــة للقوميين الايطاليين وعن التطورات العسكرية والسياسية الــتي ادت الى اعلان الحرب على تركيا.

الحملــة الدعائية للقــوميين الايطــاليين

بــدأت تنتشر في اوروبا في اوائل القرن العشرين المبادىء القومية التي تدعو الى استعمار الشعوب الملونة . وخرجت في عام 1909 الى الــوجود في ايطاليا اولى الجــرائــد القوميــة مثــال الكــاروتشيــو والتريكــولوري وقد تم اول اجتماع رسمي للقــوميين الايطــاليين في شهر ديسمبر من عام 1910 . واثناء هذا الاجتماع ناشد هؤلاء القوميين بأن تتبع ايطاليا سياسة قوية . واحتلال ليبيا ينبغي ان يكون اول خطوة لهذه السياسة.

وكان انريكو كوراديني من اوائل الاستعماريين الايطاليين ومــن اكبر انصار الحركة القومية التي تدعو الى احتلال ليبيا وكان احــد المحررين الرئيسيين لمجلة « ليديا ناسيونالي » التي تعتبر اللسان الرسمي لحركة القوميين المذكورة.

وقــد صدر اول عدد لمجلة « ليديا ناسيونالي » في اول مارس 1911 وهــو يوم ذكــرى انهــزام ايطــاليــا واثنــاء المــدة الــتي سبقــت الغزو تناولت هذه المجلة في جميع اعدادها مواضيع دعائية تدعو الى ضرورة احتلال ليبيا . وجاء في اول اعدادها المذكورة مــا يلي : « ان مشكلة طرابلس تعتبر اليوم حقيقة . وهي مسألة قائمة بوضوح وبنقاء مع ماضيها التاريخي والسياسي والديبلوماسي وحاضرها المعروف. لا توجد الا تسوية واحدة بعد الاحداث المؤلمة مع تركيا : واما وقف اعمال العدوان والاعتــراف بجميع حقوقنا في طــرابلس او الاحتــلال العسكري . لا يوجد اي حل وسط آخر ».

ويلاحظ ان القوميين الايطاليين يريدون احتلال طرابلس لأسبــاب معنوية تهدف الى رفع هيبة وعظمة ايطاليا واوضح كــوراديني رأي القوميين في هذا الموضوع في العبارات الآتية : « بالحرب فقط يمكن انشــاء الدولة الايطالية القومية التي اظهرت حكومتها نقاط ضعف في سياستها الخارجية . ان طرابلس سترفع معنوية الشعب الايطــالي وبــاحتلالها ستبدأ نهضة جديدة للامة الايطالية ترفع من شأنهــا في الخارج والــداخل ».

والجدير بالذكر ان هذه المبادىء التي تتسم بالعظمة والكبرياء هي المبادىء التي نادى بها فيما بعد الفاشيست . واوضح كوراديني آراءه في مقالة اخرى عندما اشار بأن المبدأ الذي يلهم الدعاية الوطنية ليس اقتصاديا ولكنه سياسي : يتعلق بالسياسة الخارجية وليس السياسة الداخلية.

وسافر كوراديني في يوليو 1911 (اي ثلاثة اشهر قبل اعلان الحرب على تركيا في 29 ـ 9 ـ 1911) الى ليبيا وارسل من طرابلس وبرقة مقالات الى مجلة « ليديا ناسيونالي » وقد جمع هذه المقالات في كتاب « لورا دي تريبولي » (اي ساعة طرابلس) . والجدير بالذكر تم نشر في طرابلس ، اثناء العهد الفاشيستي جريدة هي الاخرى تحت اســم « لورا دي تريبولي » . والعجيب في الامر انة قد صدرت بهذا الاســم ايضا جريدة ايطالية ، اثناء الاستقــلال . وكتبــت مقــالات تشيــد بالفاشستية ويلاحظ كذلك بان بعض المقالات « الموسولينية » التي

كتبتها « لورا دي تريبولي » في طرابلس في هذه الفترة لا يمكن السماح بكتابتها حتى في ايطاليا نفسها.

وبالاضافة الى مجلة « ليديا ناسيونالي » التي تمثل القوميين اشتركت معظم الصحف اليمينية الايطالية (لاتريبونا لا ستامبا ، الجورنالي ديتاليا ، الميساجيرو ، الرستوديل كارلينو) هي الاخرى في الحملة الدعائية التي تدعو الى احتلال طرابلس . واشادت هذه الصحف في مقالاتها الى اهمية ليبيا من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية . وقد اشاد ، مثلا ، الكاتب « بيفيوني » في جريدة « لاستامبا » الى اهمية طرابلس الاقتصادية عندما كتب في جريدة « لاستامبا » في عددها بتاريخ 10 افريل 1911 ما يلي : « اذا تم حصر الابار وراء الحائط الذي يفصل آخر حقل عن الصحراء واذا تم بناء حائط بعد البئر لوقف الرمال واعطيت هذه الاراضي لعائلات عربية مع جمل وبقرة وبذور . فانه لا شك فيه بانه في خلال سنتين ستخضر بساتين مثمرة في الامكنة الرملية الغير خصبة وبذلك فان واحة طرابلس ستتوسع نحو الصحراء ، ويمكن تحقيق ذلك في جميع النواحي الى ما لا نهاية باستثناء البحار.

الانذار واعلان الحرب على تركيا :

وفي نفس الوقت الذي اتسعت فيه خلال عام 1911 الحملة الدعائية وقعت تطورات سياسية وعسكرية مختلفة . ففي شهر يوليو من عام 1911 حدث نزاع بين فرنسا والمانيا بشأن التوسيع في مراكش ونتيجة لذلك ارسلت الحكومة الالمانية في هذا الشهر سفينة حربية امام ميناء اغادير . وشعرت ايطاليا في نفس الوقت بضرورة تنفيذ الاتفاقيات بشأن توزيع مناطق النفوذ لان اذا فقدت هذه الفرصة فينبغي بدء محادثات جديدة وتقديم عروض جديدة.

واقتنع وزير خارجية ايطاليا بفكرة احتلال ليبيا بينما ابدى رئيس الوزراء « جيوليتي » بعد التردد . وكتب وزير خارجية ايطاليا دي سان جيوليانو في مذكراته بتاريخ 28 يوليو 1911 بأن التطورات

الدولية والمحلية في طرابلس تحمله على الاعتقاد بـانـه من المحتمل ان تبدأ ايطاليا خلال شهور قليلة بحملة عسكرية في طرابلس.

واشارت جريدة « الموندو » الى هذا الموضوع عندمـا كـتبت في عددها الصادر في شهر اغسطس 1970 م بان فكرة الاحتلال العسكري لليبيا لم تنضج في الاذهان الا في صيف عام 1911 عندما بدأت تقوي التيارات في صالح الاحتلال العسكري . وفي 24 سبتمبر دعي للتجنيد الاشخاص المولودون في عام 1889 . وكتبت « الكوريري ديلاسيرا » بأحرف كبيرة بأن الجيش والسلاح البحري على استعداد للحرب.

وفي يومي 25 و 26 سبتمبر من عام 1911 زعمت معظم الـصحف الايطالية بوجود موجة من الارهاب ضد الجالية الاوروبية في طرابلس بينما كذبت جريدة النيويورك هيرالد الامريكية هذه المزاعم واكدت بان النظام يسود البـلاد.

وفي 27 سبتمبر 1911 سلمت الحكومة الايطالية الانذار الى تركيا وجاء في هذا الانذار بانه ينبغي على الجيش التركي ان ينسحب من ليبيا وذلك لانه سوف يتم ارسال الـقوات الايطالية لاحتلال ولايـة طرابلس وبرقة وبعد يومين من هذا الانذار المذكور اعلنت ايطاليـا في 29 سبتمبر 1911 الحرب على تركيا.

واعتقدت الاوساط الايطالية المؤيدة للغزو العسكري بـان الـحـرب الليبية ستنتهي بسرعة البرق . وكتبت جريدة « الكوريري » بـان هذه الحرب هي مجرد فسحة ستنتصر فيها ايطاليا في خلال اسبوعين على الاكثر واكدت معظم الصحف بان العرب يكرهون الاتراك وبـانـه لا توجد صعوبات عسكرية بشان الاحتلال.

وكتبت جريدة « الاونيتـا » في احدى مقالاتها عن ليبيا بتـاريخ 5 اغسطس 1970 معقبة عن تفاؤل الصحف الايطالية المشار اليه اعلاه بأن الحرب الليبية تحولت الى مأساة طويلة خاضها الجيش الايطالي لـمدة 32 سنة. وقالت نفس الجريدة الايطاليـة المذكورة بـان الاسباب التي دعت ايطاليا الى احتلال ليبيا هي كالآتي :

1) السبب الاول هو ان ليبيا كانت بالنسبة للبورجوازية الايطالية المتوحشة من الوسائل لرفع الهيبة الوطنية ومعنويات البلاد وذلك للتصدي امام النفوذ الفرنسي والانجليزي الذي اخذ يتقوى في البحر الابيض المتوسط.

2) والسبب الثاني هو ضغط مصرف روما على الحكومة الايطالية باحتلال ليبيا وذلك لان هذا المصرف استطاع توسيع نفوذه في ليبيا منذ سنين عديدة قبل الاحتلال.

3) والسبب الثالث هو رغبة القيادة العليا للقوات المسلحة في التعويض عن هزيمة الجيش الايطالي أثناء معركة « عدوة » التي وقعت في اول مارس 1896.

وكتب « سالفيميني » في عام 1914 بان الحملة الليبية هي نتيجة جهل وطيش الطبقة الحاكمة الايطالية التي تتأثر بسهولة بالببغاوية. انها عملية ليست لها فائدة ، فهي تعتبر خيانة بالنسبة لسكان الجنوب الذين ينتظرون دائما تسوية مشاكلهم بشأن الفقر والتخلف.

* * *

تكلمت في الفصل السابق عن الحملة الدعائية التي قام بها القوميون الايطاليون وكيف ادت هذه الحملة مع التطورات السياسية الى غزو ليبيا . اما هنا فسأتكلم عن التيارات المختلفة ضد الحرب التي برزت في ايطاليا قبل وخلال الحرب الليبية.

نقاد ومعارضون للحرب

في نفس الوقت الذي اتسعت فيه في ايطاليا الحملة الدعائية بشأن احتلال ليبيا لرفع هيبة ايطاليا برز في ايطاليا عدد من النقاد والمعارضين للحرب الليبية.

وكان « ليوني كايتاني » من الاشخاص الاوائل الذين نصحوا الحكومة الايطالية بعدم القيام بالحملة الليبية . وكان احد المستشرقين

البارزين الذي تحصل في عام 1908 على نيشان نتيجـة لمؤلفاته عن الاسلام . وقد لاحظ « كايتاني » أثناء احدى المناقشات التي جـرت في مجلس النواب في يونيو 1911 بأن طرابلس لم يكن لها أي أهميـة استراتيجية وقال « كايتاني » بانه لا توجد في طرابلس شـوارع ولا موانيء ولا سكك حديدية ولا ابنية ولا أي شيء يذكر « ولهذه الأسباب لا يوجد اي داع لتبذير كثير من الاموال في عمليات حربية.

ووجه « اوجو اويتي » و « لويجي بارزيني » الاضواء على الحالـة الاقتصادية والاجتماعية السيئة في جنوب ايطاليا عندما حاولا اقنـاع المسؤولين والرأي العام بالتخلي عن فكرة ضم ليبيا الى ايطاليا.

اما الاقتصادي « لويجي اينـاودي » فقد عارض الحرب الليبيـة بسبب فقر وتخلف طرابلس وقال « ايناودي » في هذا الخصوص بانه من المستحيل ان تكون طرابلس مفيدة بالنسبة لايطاليا نظـرا لـكونها بلادا فقيرة تعتمد على الزراعة البدائية . وانتقـد « اينـاودي » رأي « بيفيـوني » بشأن ازدهار طرابلس مؤكدا بأن الشيء الوحيد الذي ينمو في طرابلس هو اشجار الزيتون وبعض الكروم . وهما نوعان من الاشجار الموجودة في ايطاليا حيث ان نموهما يخلقان منـافسة مضرة لمصالح ايطـاليا.

وكانت مخاوف « جيريتي » تتعلق بعوامل معنوية وليست اقتصادية حيث كان يخشى من ان الابتهاج بالحملة الليبية ربما يكون مرتبطـا بطمع الايطاليين في نهب الاشياء التي يملكها الآخرون . وقال بارزيني في هذا الصدد بأن هذا الاتجاه سوف يدل على ان ايطاليا سوف تصبح دولة بربرية ومحبة للحرب.

« جـايتـانو سـالفيميني »

كـتب « مالجيري » في كتابه « الحـرب اللـيبية » بـأن نظريات « اينـاودي » و « جيـريتي » و « اويتي » وغيرهم كانت ضعيفـة ومنعزلـة . والشخص الذي قام بحملة فعالة ضد الحرب الليبية هـو « جايتانو سالفيميني » الذي حاول ان يقضي على جميع الآراء الـتي كانت تعتقد بضرورة الحملة الليبية بالنسبة لايطاليا.

ألــف « جايتانو سالفيميني » هو الآخر بالمساهمة مع اشخــاص آخرين في عام 1914 كتابا عنوانه « **كيف ذهبنا الى ليبيــا** » . وكان قد الف « بيفيوني » (كما جاء في الحلقة الثانية) في عام 1912 كتــابا يحمل نفس العنوان . وجاء في مقدمة الكتاب بأن الحملة الدعائية التي بالغت في وصف اهمية طرابلس من الناحية الاقتصادية ربما هي التي خدعت الشعب الايطالي بضرورة احتلال ليبيا « ومن ناحيــة اخرى فان رجال الدولة سوف لا يتورطون في الحملة اذا ما عملوا على تقدير النتائج القصيرة والبعيدة الاجــل » .

ووضح كذلك « ســالفيمني » آراءه في عــدة مقــالات في جــريدة « لافوشي » ولكن اضطر سالفيمني الى الامتنــاع من الكتابــة في هــذه المجلة . وفي ديسمبر 1912 اسس جريدة « الاونيتا » ليواصل فيهــا حملته ضد الحرب الليبية . واهم ما جاء في هذه الجريدة هي المقالات التي تهدف الى تدمير تقرير المستكشف الالماني « روهلفس » المشار اليه في المقالــة الاولى . وقد نشــر تقريــر « روهلــفس » في مجــلة « لاراجيوني » في اعدادها بتاريخ 7 ، 13 ، 24 سبتمبر 1911 ـ اي عدة ايام قبل اعلان الحرب على تركيا ـ وتقول هذه التقــارير بــان طرابلس وبرقة غنيتان بالموارد مما سيعوض جميع مصاريف الاحتلال وان السكان المحليين غير ممنونين بالاحتلال التركي . وهم ينتظرون بفارغ الصبر وصــول الايطــاليين لــكي يحرروهم من نير الاحتــلال الــتركي .

واكــد « سالفيمني » بأن تقرير « روهلفس » مزور وبأنه عبارة عن تكرار ما زعمته الصحف بوجود خيرات خيالية في ليبيا . ولتكــذيب تقارير « روهلفس » اعتمد « سالفيمني » على عدة مصادر مــن بينهــا التقرير الذي كتبته في عام 1905 المنظمة اليهوديــة للاستيطــان . والجدير بالذكر ان هذه المنظمــة قد ارسلت منــدوبين الى طرابلس وذلــك لغرض دراســة أوضــاع البلاد للعثــور على أراض صالحــة لاستيطان اليهود . ولكن نتيجة هذه الدراسة كانت غير مرضية .

مــوقف الاشتــراكــيين

في اعقاب الحرب الليبية عارض الحزب الاشتراكي الايطالي ، الذي

كان يترأسه « توراتي » ، ومعظم النقابات والمنظمات اليسارية الحرب الليبية . وقد نظمت محاضرات واجتماعات وذلك لتقوية الحملة ضد الحرب الليبية . وفي 26 سبتمبر 1911 اعلنت النقابات الاضراب العام وفي نفس اليوم حاول 300 من المتظاهرين تحت قيادة الجمهوري « بيترونيني » منع المجندين بمنطقة فورلي الى تقديم انفسهم الى المعسكرات . وفي 14 اكتوبر تم القبض عليه وحكم عليه بالسجن لمدة سنة و 15 يوما.

وفي 12 مارس 1912 اطلق « انطونيو دالبا » ، وهو عامل نجار عمره عشرين سنة ، النار على السيارة الملكية بينما كانت مارة في شارع الكورسو بروما ، ولكن نجا الملك بأعجوبة.

وفي نطاق الاشتراكية الايطالية اكبر دعاية ضد الحرب الليبية فقد قام بها الشبان الاشتراكيون الذين كانوا قد اسسوا في عام 1907 في بولونيا منظمة الشباب وكان « ارتورو فيلا » هو العنصر الذي انعش المنظمة واسس مجلة « لافنجورديا » التي اصبحت اللسان الرسمي للمنظمة.

وباندلاع الحرب الليبية فان موقف هؤلاء الشبان ضد هذا الاعتداء قد دخل في نطاق اكثر ايجابية وعملا في المعسكرات وفي اماكن سفر الجنود الى ليبيا . ووزعت كذلك المنشورات والبيانات ونظمت نشاطات مختلفة ادت الى تدخل الشرطة.

وقد وزعت منشورات في مدن مختلفة . وبعد عدة ايام من الحرب الليبية ، حسب ما جاء في المصادر الايطالية الحديثة ، وزع في مدينة « فانو » منشور تحت عنوان « اذا كنت أما » وجاء في الجزء الاخير من هذا المنشور ما يلي : « اذا كنت أما فسوف اقول لابني الذي يبلغ من العمر عشرين سنة : انه يجب ان يحب جميع الرجال . ان العالم بأجمعه ليس له حدود وذلك مثل الهواء الذي يحيط بك ومثل النور الذي ينير لك ومثل العلم الذي يربيك . أحب أحب أحب ...

ان جميع الاشخاص اخوة لا يوجد ايطاليون ولا فـرنسيون ولا روس كما لا يوجد مسلمون ولا مسيحيون ولا يهـود . ان جميع النـاس هم اخوانك في البشرية الحرة لأنهم جميعهم يحتاجون الى نفس اللوازم . اذا كنت اما فسوف اقول لابني البالغ العشرين من العمر الـذي طلب منه الذهاب الى الحرب ما يلي :

« ارفض عليك الا تذهب لا يمكن ان تكون مجرما! ان الحرب الوحيدة والمقدسة التي يمكنك ان تخوضهـا هي الحرب المرتبطة بالحـرية وبخير الانسانية . ومن اجلها فقط ، كـن جنديا شجاعا . ضح مـن اجلها فقط بحياتك التي اعطيتها لك ».

ومن المناسب الاشارة مرة اخرى بان « انطونيو غرامشي » (المشار اليه في الحلقة الاولى) كان من ابرز الاشتراكيين الذين ضحوا بحياتهم من اجل مبادئهم ضد الاستعمار وقد قبض عليه موسوليني في عـام 1928 ، وحكم عليه بالسجن 20 سنة ولكنه تـوفى في عـام 1937 نتيجة لنزيف اصابه في المخ . وكتب « جرامشي » في مجلة « النظام الجديد » الصادرة في 7 نوفمبر 1919 في الوقت الذي تم فيه ارسـال وحدات من الجنود الايطاليين لتعزيز الحرب العدوانية ضد المقـاومة الليبية ما يلي : « ان اليوم تلمع حركة المقاومة في البلدان الخـاضعة تحت الاستعمار الغربي . انه صراع طبقي للـشعوب الملـونة ضـد البيض . انها حركة مقاومة لا نهاية لها لشعوب غنية بالقيم الروحية حيث تكافح من اجل حريتها وكيانها . ان السيارات المدرعة والدبابات والرشاشات لا تستطيع قهر المقاومة العربية ، ولكن الضغط الراسمالي اسوأ بكثير من الاسلحة الحديثة فهو يقتل باليأس الاطفال والنسـاء والشيوخ بنار بطيئة . ان الرجال الملونين الذين لا ينامون يتحدون الطائرات والرشاشات والدبابات في سبيل الحصول على حريتهم من مصاصي الدماء الذين يتغذون بدماء ولحوم الشعوب المستعبدة.

وتجب الملاحظة في هذه المناسبة بأن كثيرا من الايطاليين سجنوا وشردوا وقتلوا بسبب معارضتهم للسياسة العنصرية والاستعمارية التي كانت سائدة في ايطاليا اثناء العهد الفاشيستي . وقد تم كذلك ابعاد بعضهم الى ليبيا كلاجئين سياسيين.

الصناعة فى ليبيا
خلال الفترة 1911 ـ 1940

تمهيد :

تقرر احتلال ليبيا من قبل ايطاليا بشكل عام لاسباب استراتيجية بعد أن ادركت ايطاليا ذلك بايحاء من بريطانيا بغية ايجاد التوازن بين الدول الكبرى . وأما فرنسا التي كانت تحتل مراكش والجزائر وتونس حينئذ فقد بدأت تهدد بالزحف نحو ولاية طرابلس . وقد ابلغ اللورد (ساليزبري) (1) البريطاني رئيس وزراء ايطاليا في ذلك الحين (كريسبي) (2) بأن احتلال ليبيا امر ضروري للحيلولة دون تحول البحر الابيض المتوسط الى بحيرة فرنسية.

وقد سبقت احتلال ليبيا رحلات رواد ومستكشفين منذ عام 1870 امثال (جيدو كورا) (3) في عام 1875 و (مانفريدو كامبيريو) (4) في عام 1880 الى 1881 ، كما توجه الى ليبيا اعضاء جمعية الاستكشاف التجاري التي انيطت بها مهام دراسة الاوضاع الاقتصادية في البلاد والتي انشأت فرعا لها في مدينة بنغازي للغاية ذاتها. ومن بين من ساهم في لفت انتباه الايطاليين الى ليبيا المستكشف الالماني (روهيلفس) (5) وغيره من غير الايطاليين . اما الرحالة (كامبيريو

(1) Salisbury.
(2) Crispi.
(3) Guido Cora.
(4) Manfredo Camperio.
(5) Rohlfs.

السالف الذكر ، فقد اشار الى امكانية اعادة احياء زراعة اشجار الزيتون وبالتالي خلق صناعة وتجارة زيت الزيتون التي كانت تزدهر ابان الحكم الروماني ، كما اشار الى امكانية زراعة الفول السوداني وتوسيع نطاق صيد الاسماك وتجارة الاسفنج ، وبالاضافة الى ذلك جاء في تقريره منذ عام 1880 « انه لمن الضروري انشاء نظام مصرفي في ليبيا من اجل مساندة نشاط الايطاليين والسكان المحليين » مشيرا بذلك الى نشاطات ذات الطابع الصناعي مثل صناعة الالبسة الوطنية والحصر والبسط والجبنة والروائح العطرية . واخيرا فانه اقترح في عام 1880 انشاء صناعة الملح ، وبذلك فان الغزو الاقتصادي قد توطدت جذوره منذ عام 1900 وهو الذي مهد الطريق للاحتلال الايطالي وأما في القطاع المصرفي فقد جاءت مبادرة ايطاليا بافتتاح فرع لمصرف روما بمدينة طرابلس في عام 1907 . وقد باشر هذا الفرع نشاطات اقتصادية مختلفة بالرغم من العقبات التي وضعت امامه من قبل السلطات العثمانية . ومن ضمن نشاطاته في القطاع الصناعي اقامة مطحن حديث للدقيق في عام 1910 وحصل على امتياز احتكار انتاج الثلج في مدينة طرابلس . كما قام عدد من رجال الصناعة الايطاليين بمهام توريد الآلات اللازمة من ايطاليا لاستقطار زيت الزيتون . وقام بعض رجال الاعمال بمسح صناعي في عام 1910 لاول مرة في ليبيا وتبع ذلك فيما بعد تطوير لصناعة الملح وسمك التن والاسفنج بادخال وسائل عصرية عليها ، الامر الذي جعل الحكام الاتراك يشعرون بالمنافسة والسيطرة الايطالية وقاموا بمحاولات لاجتذاب رأس المال الفرنسي والامريكي.

بلغ عدد الايطاليين في طرابلس بناء على ما ذكره (كارلو ديلافالي) (6) 800 شخص قبل الاحتلال الايطالي ، نجحوا في تركيز جميع اوجه النشاط التجاري في ايديهم . هذا ومنذ عام 1900 توسع نشاط الممثلين القنصليين والبعثات الدينية كما كثرت في الوقت نفسه حركة المستكشفين امثال (بادريلي وجيكارديني وميـنوتيلي) (7).

---

(6) Carlo Delta Valle.
(7) Padrelli - Guicciardini - Minutilli.

أما بخصوص معالجة مستقبل الصناعة في ولاية طرابلس فقد كتب المستكشف مينوتيلي عام 1902 في كتابه « ولاية طرابلس » تحت عنوان « الصناعة في ليبيا » ما يلي : « يمكن القول ان ليبيا بلد لا يوجد فيه اي صناعة تذكر باستثناء عدد من مدابغ الجلود ومصانع الصباغة وصناعة دباشك عربية للبنادق والبسط وحياكة الالبسة الوطنية . ولا يمكن التكهن بطول الوقت الذي سيظل فيه ارتفاع أسعار الفحم وعدم توفر المياه الكافية حائلا دون الانماء الصناعي ولكن من المؤكد بان الاشخاص الاذكياء والمجتهدين سوف يسلكون طريقا اكثر نفعا في معالجة تلك الصناعات المعتمدة على الزراعة وبشكل خاص تقطير الكحول من الفواكه وطحن الحبوب وتكرير زيت الزيتون الخ ».

وعموما فان المراكز الصناعية التي انشأها الايطاليون تعتمد بشكل رئيسي على استغلال الزراعة من جهة واستغلال منتوجات البحر من جهة اخرى ، اضف الى ذلك ركز الايطاليون اهتمامهم في نفس الوقت على المرافق الحيوية في البلاد مثل اقامة الابنية وتوليد الطاقة الكهربائية وضخ المياه وفتح الشوارع وبناء سكة الحديد والموانيء الخ ..

أما صناعة استغلال الثروة المعدنية فكادت تكون معدومة على الرغم من ثبوت حقيقة وجود البترول ، لكنه لم يجر اي عمل تجاه استغلال هذا المصدر . ومما كتبه (جوجيليلمو كوادروتا) (8) فيما بعد : « لا توجد صناعة حقيقة في ليبيا تستحق هذه التسمية عندما احتل الايطاليون هذه البلاد ، وذلك لسبب رئيسي هو انخفاض التجارة مع افريقيا الوسطى الامر الذي ادى الى اضعاف الاقتصاد الليبي في ذلك الوقت وبالتالي فقد أصبح النشاط الاقتصادي الاساسي يتكون من الصناعات الصغيرة كصناعة الحصر والجلود والفضة والذهب والعاج . ولكن حتى هذه الصناعات أخذت تتقلص بسبب انخفاض الصادرات الى كل من مصر وتونس وتزايد سوء الاحوال الاقتصادية في البلاد . وغدت المؤسسات الوحيدة التي يمكن اعتبارها

---

(8) Guglielmo Guadrotta.

ذات طابع صناعي هي صناعة التبغ واحتكار الملح واستخراج الاسفنج من قبل صيادي الاسماك اليونان ».

وحسب مصادر (كارلوديلافالي) كانت جميع الصناعات التي تمتاز بالقدرة وتشغيل اعداد كبيرة من العمال ، تعتمد على المعونات المالية لتأمين استيراد حاجياتها من المواد الخام اللازمة من الخارج وخاصة ايطاليا.

تصنيف الصناعات :

ان الصناعة في ليبيا لم تكن ذات الطابع المستقل ، وفقا لما اشار اليه (جوجيليلمو كوادروتا) الا بعد عام 1935 وذلك لاسباب عديدة وتبعا للظروف المختلفة والسبب الرئيسي هو انشغال الثورة الشعبية الليبية على ايدي الفدائيين التي استمرت حتى عام 1932 بولاية طرابلس وعام 1934 بولاية برقة . هذا بالاضافة الى اسباب ثانوية مثل عدم توفر المواد الاولية للصناعة . وعلى ذلك فانه من الممكن وصف الصناعة التي كانت قائمة في ليبيا قبل عام 1935 بأنها ذات طابع اقرب الى الخدمات والتجارة منه الى الصناعة الحقيقية التي من سماتها تحويل المواد الخام الى مواد مصنعة.

وخلاصة القول فقد صنف كارلو ديلافالي الصناعات التي قامت منذ عام 1911 الى 1939 على النحو التالي :

1 ـ الصناعات المتعلقة بمنتجات البحر الليبي :

ان مجموعة الصناعات البحرية والتي تمثل اهم القطاعات نشاطا في ليبيا يتصدرها في المرتبة الاولى صيد اسماك التن . وقد تم انشاء اول مؤسسة لصيد سمك التن في عام 1919 حيث صيد 6300 وحدة من سمك التن خلال نفس السنة . وبعد سنة واحدة ادخلت التحسينات بشكل واسع على الصناعة المذكورة . وفي موسم عام 1936 بلغ وزن كمية التن التي تم صيدها 1250 طنا . هذا وقد وصل معدل الانتاج السنوي خلال الثلاثينات ما قيمته خمسة او ستة ملايين ليرة ايطالية

---

(9) Carlo Della Valle.

حيث صدر معظمه الى ايطاليا ، وكانت حقول صيد سمك التن في ولاية طرابلس تدار في ميناء صبراتة من قبل (برنسيب باثيرنو ديمونكادا) (10) وكانت في زليطن شركة (باني وشركاه) (11) وفي صبراتة شركة فطيما الايطالية (12) لصيد اسماك التن وفي مرسى زواغة (13) شركة سرت لصيد سمك التن . اما مصنع العلب لتعبئة التن والسردين في ولاية طرابلس فقد تم انشاؤه من قبل المؤسسة الافريقية لانتاج وادارة صيد سمك التن . (14)

وفي ولاية برقة اسست شركة (دي بنيديتي وشركاه) (15) عام 1924 وهي اول شركة ناجحة لصيد اسماك التن وذلك على مسافة 8 كيلو مترات من مدينة بنغازي قرب نقطة المنقار الكبير . هذا واقيم في (جليانة) مصنع لتعليب التن والسردين والاسماك الصغيرة ، والذي كان يوفر عملا موسميا لمائة عامل ايطالي وليبي.

وكانت صناعة استخراج الاسفنج من الامور الهامة بالنسبة للاقتصاد الليبي حيث يعود تاريخ ازدهارها الى العهد التركي بالاضافة الى ممارستها من قبل الصيادين اليونانيين . وبدأ نشاط استخراج الاسفنج صاحب السفن (الاكسندر باتشياني) (16) بواسطة ثلاثة سفن في بنغازي خلال عام 1919 ارتفع عددها الى 26 سفينة في عام 1926 حتى اصبح مجموعها 36 سفينة في عام 1931 . وكانت جميع هذه السفن مزودة بأجهزة حديثة بما في ذلك المضخات لرجال الضفادع ويعمل في هذا المشروع نحو 500 عامل ، ثم تحول المشروع المذكور فيما بعد الى شركة تجارية لاستخراج وتسويق الاسفنج (17). وكان ابرز رجال الاعمال المختصين في حقل استخراج الاسفنج في ولاية طرابلس هما صاحبا السفن (ميشيل تديسكو (18) واليوناني

---

(10) Principe Paterno di Moncada.
(11) Pane & Co.
(12) Societa Tonnare Italiana Fatima.
(13) Societa Tonnare delle Sirte.
(14) Stabilimento Africano Lavorazicni Tonno ed esercizio. Tonnare.
(15) De Benedetti & Co.
(16) Alessandro Pacchiani.
(17) Societa E Commercio Spugne.
(18) Michele Tedesco.

انطونيو دودوكس) (19) وقد بلغ مجمل الانتاج السنوي من الاسفنج في ليبيا حوالي 60 طنا أي ان قيمته تعادل حوالي 6 ملايين ليرة ايطالية . وبالاضافة الى ما ورد من صيد اسماك التن واستخراج الاسفنج فان عملية اصطياد الاسماك العادية كانت نشطة جدا وقد تطورت كثيرا بناء على مبادرة المهندس (ريكوتي) (20) منذ عام 1927 في ولاية طرابلس وتبعه (امبريس اجينيو بالا) (21) فيما بعد في ولاية برقة.

اما بخصوص عمليات استخراج واستغلال الملح من مياه البحر التي كانت تمارس في ليبيا منذ العهد التركي بوسائل بدائية فقد تطورت الى ان اتسمت بالطابع الصناعي عندما أصبحت احتكارا للدولة اعتبارا من عام 1923 . وهكذا ارتفع انتاج الملاحة من 500 طن في السنة الواحدة ابان الحكم التركي الى اربعة آلاف طن في عام 1927 و 30 الف طن في عام 1930 . وعلى كل حال بعد تلك السنة اصبح معدل الانتاج السنوي يتراوح بين 15 الف طن و 20 الف طن. هذا وقد خضعت الملاحات لاشراف مؤسسة الاحتكار لاستغلال الملح في المناطق الغربية من ليبيا . وكانت هذه المؤسسة تستخدم 50 عاملا بشكل دائم يضاف اليهم 60 عاملا خلال موسم استخراج الملح.

أما بالنسبة للملاحات في بنغازي فقد باشرت نشاطها على اسس حديثة وتنظيم آلي منذ البداية وبالتالي كانت كفاءتها وطاقتها الانتاجية متفوقة على ملاحات ولاية طرابلس من حيث الكيفية والكمية وهكذا ازداد الانتاج السنوي فيها باطراد سريع بحيث ارتفع من عشرة آلاف طن عام 1928 الى 30 الف طن عام 1932 ، الى ان استقر فيما بعد على معدل سنوي قدره 20 الف طن منها عشرة آلاف طن للتصدير وبلغ عدد المستخدمين الدائمين في ملاحات بنغازي 35 عاملا.

واقيم مصنع تجريبي صغير في عام 1924 لغرض استغلال واستخراج البوتاس واملاح المنغنيس وادت النتائج الايجابية الى

---

(19) Antonio Doducos.
(20) Ricotti.
(21) Imprese Iginio Palla.

تشجيع وتكوين شركة البوتاس الايطالية لتصنيع المواد الزراعية (22) التي ركزت اعمالها على الاستثمار الصناعي لاملاح البوتاس والمنغنيس في منطقة (بسيدا) على بعد 50 كيلو مترا من زوارة ، الا ان ظروفا مختلفة حالت دون قيام هذا المشروع الى حيز الوجود حتى مطلع عام 1940 عندما قام (ايلي) (23) بانجاز واكمال تركيب الاجهزة والمعدات اللازمة بحيث اصبح معدل الانتاج لهذا المشروع نحو 25 الف طن من البوتاس خلال العام الاول من نشاطه.

2 ـ الصناعات المتعلقة بالانتاج الزراعي :

كان انتاج الزيتون خلال الفترة 1911 ـ 1920 يكاد يكفي الاحتياجات المحدودة للاستهلاك المحلي اذ كان وجوده نادرا من حيث الكمية والنوعية . وفيما بعد تطورت اجهزة ذات طابع صناعي حقيقي جنبا الى جنب مع هراسات الزيت الصغيرة المحلية القائمة وفي نهاية عام 1939 كان في ليبيا ما يزيد على 60 جهازا صناعيا وفنيا لغرض تكرير زيت الزيتون بالاضافة الى المعاصر المحلية الكثيرة التي كانت قائمة في المدة موضوع البحث حتى وصل المعدل السنوي لانتاج الزيتون الى حوالي 2200 طن يأتي معظمه من ولاية طرابلس . كما انشيء مصنع لتقطير زيت الخروع في عام 1937 في غربي ليبيا وذلك من قبل المهندس امبروسيني (24) من روما صاحب شركة الطيران الايطالية . واهتمت الجمعية التعاونية الزراعية (25) بولاية طرابلس بشراء المعدات اللازمة لنزع البذور من اشجار الخروع لتكون جاهزة للتصنيع . أما بولاية برقة فكانت محاصيل بذور الخروع محدودة جدا الا انه في عام 1940 قد بذلت مجهودات كبيرة للتوسع في زراعة أشجار الخروع ومحاصيلها.

وكانت تجارة نبات (الحلفاء) منذ زمن بعيد من ابرز واهم صادرات ليبيا . وقد بلغت هذه الصادرات نحو 80 الف طن في عام 1881 ، ثم

(22) Potassici Italiani Societa Anonimo Industriale Degli Agricoltori.
(23) Ili.
(24) Ambrosini.
(25) Consorzic Agrario Cooperativo.

تدهورت فيما بعد الى ان وصلت نحو 10٪ من ذلك الرقم بعد ثلاثين عاما من السنة المذكورة ، وذلك بسبب المنافسة الشديدة من قبل تونس والجزائر . هذا وان صادرات الحلفاء من ولاية طرابلس تمتصها بصورة خاصة بريطانيا التي تستخدمها لغرض صناعة الورق.

وفي عام 1923 حول كل من بوسي (26) صاحب المشروع الالكترو كيماوي وبانسوليو (27) صاحب الشركة الالكترو كيماوية لاستغلال مادة (السليولوز) واستخراجها من حلفاء ولاية طرابلس الا ان هذه المحاولات قد باءت بالفشل وخاصة من الناحية الاقتصادية ، هذا وقد حصلت شركة صناعية اخرى من (تورينو) (28) شمالي ايطاليا تدعى شركة الصناعات التحويلية لخيوط الحلفاء (29) على امتياز لاستغلال الحلفاء لمدة 15 سنة من أجل انتاج الخيش بوسائل حديثة ولكنها فشلت ايضا وتوقف نشاطها . وانشأ رجل الأعمال الايطالي (فلافياني) (30) معملا للورق بمدينة طرابلس حيث تركزت جهوده حول انتاج ورق اللف فقط.

اما مصنع التبغ الذي يرجع تاريخ بنائه الى عام 1911 فلم يكن ناجحا . وأدت عدم كفاءته الى اقامة مصنع كبير آخر للتبغ في عام 1923 بحيث تمكن الاخير بأجهزته الحديثة من تصنيع حوالي 650 طنا من التبغ وكان سدس كمية التبغ المستخدمة في المصنع يستورد من ايطاليا واما الباقي فكان ينتجه القطاع الخاص محليا (مستخدما 2000 عامل) والشركة لايطالية (31) للتبغ من المناطق التي تفلحها. هذا والجدير بالملاحظة انه خصص لهذه الشركة لاغراض الاستيطان مساحة من الارض تبلغ مائة هكتار تقع في تغرنة بغريان وذلك لاستيطان 50 عائلة من المزارعين الايطاليين بواقع هكتارين لكل عائلة لزراعة التبغ وغيره من محاصيل البستنة في فصل الشتاء.

(26) Bussi.
(27) Bansuilio.
(28) Torino.
(29) Applicazione Lavorazione Fibre Sparto Affini.
(30) Flaviani.
(31) Azienda Tabacchi Italiani.

وكان مشروع انتاج البيرة من بين المبادرات الصناعية الناجحة رغم فشل المحاولة التي قام بها اثنان من الالمان قبل عـام 1912 . وقد اعيدت المبادرة من جديد من قبل شركة (بيرا أويا) في عام 1920 عندما انشأت معملا ضخما لانتاج البيرة الى ان اصبحت طاقته الانتاجية تكفي حاجة كل من ولايتي طرابلس وبرقة . وفي عام 1929 انشأت مؤسسة (بيراسيرين) مصنعا آخر في مدينة بنغازي لاستغلال كمية الشعير المنتجة محليا.

أما بالنسبة لصناعة الجلود فكانت توجد ثلاث شركات في مدينة طرابلس وشركة في مدينة بنغازي وشركة في مدينة درنة . كما انشيء مصنع للاحذية بمدينة بنغازي في عـام 1928 على ايـدي (جالـوزي ورستيشيلي) (32) علما بأن طاقته الانتاجية قد قدرت بأكثر من مائة حذاء وصندل في اليوم الواحد . اما في مدينة طرابلس فكان اهم مصانع الاحذية بها هو مصنع (تورنافاكو) (33) العسكري للاحذية ومصنع (فيجانو) (34).

3 ـ الصناعات المتعلقة بالمصادر الطبيعية تحت سطح الارض :

ثبت وجود الكبريت والحديد والنحاس والنفط والـزنك وجـدوى استغلالها في مناطق مختلفة من ليبيا الا انه لم تتخذ خطوات ناجحة لاستغلال هذه المعادن حتى عام 1940 وذلك باستثناء بعض الترسبات الصغيرة من الكبريت في منطقة جـبريت (35) بولاية برقة وكـذلك بعض الترسبات من مادة النطرون قرب مرزق في فـزان التي لا يمكن استغلالها صناعيا في انتاج الصودا لاسباب فنية واقتصادية.

وكان لعمليات استغلال حجر البناء والفخار أهمية مباشرة وغير مباشرة في هيكل الاقتصاد الصناعي الليبي ، حيث ظهرت مـراكز حديثة لتصنيع مواد البناء في عام 1925 مثل الشركة المساهمة لمقاطع الحجارة وانتاج الافران في العزيزيـة (36) وشـركة تصنيع حـجر

---

(32) Galluzi E Rustichelli.
(33) Tornavacco.
(34) Vigano.
(35) Mungtab of Gebrit.
(36) Societa Industrie Lavorazioni Pietre Azizia.

الصوان (37). اما في ولاية برقة فقد كان لصناعة البناء اهمية ثانوية وكانت مركزة في قاعدة كبيرة تم بناؤها في بنغازي بالبركة عام 1927 من قبل الشركة المساهمة لصناعة الطوب الاحمر (38) وكان انتاجها يكفي لسد متطلبات القطاع الانشائي . كما كان يوجد عدد من المعامل التي تختص بتصنيع الحجارة واعمال المحاجر . ومنها معمل (بركا) (39) ومعمل (بوانزا نجوى ومعمل ترويلزي) (40) ، هذا بالاضافة الى ثلاثة معامل لصنع الطوب من الاسمنت المضغوط العاملة منذ عام 1927 . ومن ابرز هذه الصناعات بمدينة درنة مقاطع الحجارة لصاحبه (روفالدي مايدا) (41) ومعمل الجير والطوب لصاحبه (ج. ساليجاني). (42)

الصناعات الغذائية المختلفة :

يضم هذا القطاع المنشآت الخاصة بانتاج المياه الغازية ومطاحن الدقيق المقامة في ولايتي طرابلس وبرقة والمصانع الآلية لانتاج المكرونة والخبز والبسكويت . وقد أدى وجود مطاحن الدقيق الى ايقاف استيراد الدقيق من ايطاليا.

وقد تم انشاء اول مصنع آلي للمكرونة في طرابلس عام 1915 من قبل السلطات العسكرية تحت ادارة (باريتي وسكاليتا) (43) حتى عام 1934.

ثم انشأت بعد ذلك المجموعة الصناعية (داند وجيراردي) (44) مصنعا آخر للمكرونة في عام 1934 ، بالاضافة الى معامل صغيرة لصناعة المكرونة مثل معمل (لابوليبيزي) ومعامل (سالبيترو وكاستيلانو) (45)

اما في مدينة بنغازي فأنشيء مصنع (سكاربري) (46) للمكرونة في

---

(37) Silice Libiche.
(38) Industrie calce Laterizi.
(39) Barca.
(40) Bonsangue - Truilzi.
(41) Refaldi Maida.
(42) G. Saligani.
(43) Baretti E Scaletta.
(44) Dando & Gherardi.
(45) La Pugliese Salpietro - Castellano.
(46) Scarpari.

عام 1930 ثم أعيد تنظيمه وتوسيعه في عام 1933 لكي يتم تكامله مع انتاج مصنع (فاوديتو) (47) . كما توجد معامل صغيرة اخرى مثل معمل المستعمرات للمكرونة (48) ومعمل المكرونة الحديث (49).

صناعة النسيج :

كان من أهم صناعات النسيج العاملة في ليبيا خلال الفترة قيد البحث هو مصنع برقة للنسيج (50) الذي انشأه (خزام) (51) في عام 1930 بمدينة بنغازي . وبلغ عدد عمال هذا المصنع 250 عاملا وينتج مختلف انواع النسيج كالصوف والقطن والحرير والملابس الاخرى الضرورية لاحتياجات الاستهلاك المحلي ، بالاضافة الى وجود فائض كبير يصدر الى الخارج . كما كان يوجد مصنع آخر بمدينة بنغازي وهو مصنع (ج. جيرباربنو) (52) لعمليات تحويل الصوف . اما في مدينة طرابلس فكان يوجد مصنعان للنسيج الاول لصناعة الألبسة ويعمل به 200 عامل والثاني لعمليات تحويل الصوف.

صناعات أخرى :

هذا وكانت قائمة الصناعات العاملة في ليبيا خلال العهد الايطالي تشمل ايضا الصناعات التالية استنادا على تصنيف كارلوديلافالي.

1 ـ الصناعات الكيماوية المختلفة :

أ ـ مؤسسة انتاج مادة القار.

ب ـ تحضير وانتاج مسحوق البارود.

ج ـ صناعة الصابون والشمع والمواد الدهنية.

د ـ مصانع الغاز والاكسجين.

(47) Vaudetto.
(48) Pastifiscio Coloniale.
(49) Pastificio Moderno.
(50) Tessiture della Cirenaisa.
(51) Khouzam.
(52) G. Garabarino.

2 ـ صناعة الطباعة والفنادق والمسارح :

يشمل هذا البند نحو 20 مطبعة اشهرها مطبعة (بلينيو ماجي) (53) في طرابلس والشركة المساهمة في بنغازي للطباعة والنشر (54) وهي حصيلة دمج ثلاثة مطابع سابقة.

أما فيما يتعلق بحقل الفنادق والمسارح فقد نفذت عدة مشاريع في المدة الواقعة بين 1920 و 1940 منها بناء الفنادق تحت اشراف وادارة مؤسسة السياحة الليبية (55) وعدد كبير من قاعات العرض السينمائي والمسارح المختلفة.

أما الخدمات اللازمة لاصلاح وصيانة وسائل النقل والبواخر فكانت تقوم بها الصناعات الميكانيكية ومعامل صنع الادوات المعدنية كما كانت توجد مؤسسات للاشغال العامة كالمياه والكهرباء والبناء وشق الطرق . وعلى سبيل المثال يمكن ذكر الشركات التالية : شركة الاشغال للمستعمرات بافريقيا (56) ، والشركة الايطالية (57) للطرق بافريقيا وشركة المستعمرات الايطالية للبناء (58) وشركة كاتروني (59) للمقاولات في طرابلس وبنغازي.

الاحصاء الصناعي :

تمت أول عملية احصاء صناعي وتجاري في ليبيا في عام 1928 وقامت به الغرفة التجارية لولاية طرابلس . وبناء على هذا الاحصاء بلغ عدد وحدات الخدمات الصناعية 3645 بولاية طرابلس وذلك في نهاية اكتوبر من عام 1928 ، منها 1605 وحدات صناعية يملكها المسلمون الليبيون و 1074 وحدة يملكها اليهود و 813 وحدة يملكها ايطاليون و 153 وحدة تمتلكها جنسيات اخرى مختلفة . اما عدد

(53) Plini Maggi.
(54) S.A. Unione Tipografico Editrice.
(55) Ente Turistico Alberghiero della Libia.
(56) Societa Coloniale Anonima Lavori Africa.
(57) Societa Italiana Strade Africa.
(58) Societa Anonima Costruzioni Colonie Italiane.
(59) Catroni.

المستخدمين في الوحدات الصناعية بالتعداد الصناعي المذكور بلغ 7550 عاملا منهم 4750 عاملا ليبيا و 1600 عامل ايطالي و 800 عامل يهودي و 400 عامل من الاجانب الآخرين.

الجدول الأول

عدد الوحدات الصناعية والتجارية والعاملين بها في ولاية طرابلس كما هو في نهاية اكتوبر 1928

اصحاب الوحدات الصناعية والتجارية	عدد الوحدات الصناعية والتجارية	عدد العاملين بهذه الوحدات
ليبيون (مسلمون)	1605	4750
ايطاليون	813	1600
يهود	1074	800
أجانب آخرون	153	400
المجموع :	3645	7550

وقد واجهت هذه الاحصائيات انتقادات شديدة من قبل جوجليلمو كوادروتا في عام 1938 وهي ان الاحصائيات تعتبر غير دقيقة بسبب ان هذا الاحصاء قد ضم تلك المؤسسات ذات الطابع التجاري او الحرفي والتي تقدم الخدمات والتي لا تعتبر مؤسسات صناعية انتاجية تتسم بالطابع الصناعي الحقيقي . وعموما فان المسلمين او الليبيين قد تركز نشاطهم بدرجة كبيرة على صناعات المواد الغذائية والنسيج اليدوي . وعلى سبيل المثال كان يوجد في طرابلس وحدها 503 انوال يدوية لحياكة القطن و 144 نول لحياكة الحرير و 107 انوال لحياكة الصوف . وفي عام 1935 جمعت بيانات اخرى عن عدد الوحدات الصناعية القائمة في ولاية طرابلس مبوبة حسب اصحابها كما هي في نهاية سبتمبر من نفس السنة.

الجدول الثاني

عدد الوحدات الصناعية واصحابها في ولاية طرابلس كما هي في نهاية سبتمبر 1935

اصحاب الوحدات الصناعية	طرابلس	مناطق اخرى	المجموع
لـيبيون	591	567	1158
ايطاليـون	874	95	969
يـهود	535	156	691
أجانب آخرون	116	10	126
المجمـوع :	2116	828	2944

الا ان هـذه البيانات لم تميـز هي الاخرى بين النشاط الـحرفي والنشاط الصناعي الحقيقي . حيث اظهرت هذه الاحصائيات انه كان يوجد 2944 وحدة صناعية في ولاية طرابلس في نهاية سبتمبر 1935 منها 2116 وحدة صناعية بمدينة طرابلس وحدها . ويملك الليبيون 1158 وحدة صناعية يلي ذلك الايطاليون 969 وحدة ثم اليهود 691 وحدة واخيرا الاجانب الآخرون 126 وحـدة.

هـذا وقد توفرت أرقام أكثر دقة في نهاية عام 1938 حـيث ان مكاتب جمعية الاقتصاد (60) قد قامت بجمع بيانات مفصلة للنشاطات الحرفية والصناعية على عدة مناطق من ليبيـا في ولايـتي طـرابلس وبرقة . وبذلك فان هذه البيانات لاول مرة تشمل معلومات عن النشاط الصناعي بولاية برقة . وكان عدد المصانع طبقا لهذه البيانات 789 مصنعا منها 549 مصنعا بمدينة طـرابلس و 137 مصنعـا بمدينـة بنغازي و 66 مصنعا بمدينة درنة و 37 مصنعا بمدينة مصراتـة .

(60) Ufficio dell'Economica Corporativa.

وكان يملك الليبيون والاجانب غير الايطاليين (61) 150 مصنعا فقط منها 135 بمدينة طرابلس و 15 مصنعا بمدينة مصراتة . اما عـدد الحرفيين فقد بلغ 5239 منهم 3300 مـن الليبيين والاجـانب غـير الايطاليين ، وتركز معظمهم في مدينة طرابلس ثم مدينـة بنغـازي . (الجدول الثالث).

وبذلك فان الايطاليين قد استحوذوا على نحو 80 ٪ من عدد المصانع ونحو 37 ٪ من عدد اصحاب الحرف . اضف الى ذلك ان صنـاعات الانشاء والبناء التي كان لها اثر كبير في الحركة الاقتصادية استحوذ الايطاليون على 321 وحدة صناعية اي اكـثر من 40 ٪ من مجمـوع عدد الوحدات الصناعية بمختلف انواعها.

هـذا ويلاحظ من البيانات التي نشرتها مكاتب جمعية الاقـتصاد انها اهتمت بالاحصاءات المتعلقة بالجالية الايطالية حتى انها نشرت تصنيف الوحدات الصناعية الايطالية حسب انواعها (الجدول الرابع) وتصنيف اصحاب الحرف الايطاليين حسب نوع الحـرفة(الجـدول الخامس).

وختاما فانه من الاهمية بمكان ان نذكر ان اشتعال الحرب العالمية الثانية قد قضت على معظم الصناعات التي كان يملكها الايطاليـون سواء تلك التي كانت بمدينة طرابلس او بمدينة بنغازي ، وخـاصة ان تلك الصناعات قـد اسست لغرض استعماري وتوطين العـائلات الايطالية في ليبيـا . ولكن الله ليس بغافل فقد احبط مكرهم وخطتهم وبقيت ليبيا لاهلها واصحابها وتأكد هذا بعد ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969 التي اقتلعت بقايا جذور الفاشستية . وخلصت البلاد منها الى غـير رجعـة.

---

(61) ظهرت الروح الاستعمارية الفاشستية واضحة في جميع هذه البيانات حيث اعتبر الليبيون من ضمن الاجانب والايطاليون كالسكان الاصليين

الجـدول الثـالث
عدد المصانع واصحاب الحرف كما هي في نهاية ديسمبر 1938

المكان	عدد المصانع			اصحاب الحرف		
	ايطالي	ليبي (1)	المجموع	ايطالي	ليبي (1)	المجموع
طرابلس	414	135	549	1161	1900	3061
بنغازي	137	ـــ	137	527	700	1227
درنــة	66	ـــ	66	161	200	361
مصراتة	22	15	37	90	500	590
المجموع :	639	150	789	1939	3300	5239

الجـدول الـرابع
تصنيف المصانع الايطالية حسب نوعها كما هي في نهايــة ديسمبر 1938

نوع الصناعة	عدد الوحدات الصناعية
1 ـ صناعات البناء ، الاشغال العامــة وما شابهها	268
2 ـ مواد البناء وتصنيعها	53
3 ـ زراعة ومواد غذائية	70
4 ـ صيد الاسماك	33
5 ـ الميكانيك والمعدنية والكهرباء	45
6 ـ الاخشاب	40
7 ـ كيماوية وما شابه ذلك	25
8 ـ الورق والطبع والنشر	12
9 ـ المواصلات والنقل	46
10 ـ المراسلات والاحتياجات العامة	19
11 ـ صناعات متنوعة	28
المجموع :	639

(1) يشمل الاجانب غير الايطاليين

الـجدول الخامس

عدد اصحاب الحرف الايطـاليين حسب نوع الحـرفة
كما هي في نهاية ديسمبر 1938

نوع الحرفة	عدد اصحاب الحرف
1 ـ الخشب	210
2 ـ حديد ومعادن	219
3 ـ الدهان والزينة	76
4 ـ مراكز الغرس والنبات	221
5 ـ الخياطة والالبسة	248
6 ـ جلود واحذية	164
7 ـ الصاغة (ذهب وفضـة) وتصليح الساعات	29
8 ـ المصورون	34
9 ـ الخزف والزجاج	—
10 ـ الرخام والحجارة	53
11 ـ التأثيث والبستنة	—
12 ـ الحلاقة وما شابه ذلك	164
13 ـ الحرف البحرية	—
14 ـ الـنقل	250
15 ـ صيد الاسماك	—
16 ـ مهن متنوعة أخرى	271
المجموع :	1939

ـ المراجع :

— Carlo della Valle : L'INDUSTRIA IN LIBIA, 1911-1940, Tipografia Maggi, Tripoli.

— Guglielmo Quadrotta : RASSEGNA ECONOMICA AFRICA ITALIANA, 1939.

— Minutilli : TRIPOLI, Editore Fratelli Bocca, Torino, 1902.

— Morgantini : LE CARATTERISTICHE PECULIARI DELLA TRIPOLITANIA, Maggi (Tripoli), 1934.

النظام الضرائبى فى ليبيا

1911 — 1940

تـمهيـد :

كان الاستعمار الايطالي بغيضا وخطيرا في نفس الوقت حيث كان ضمن اهـدافه توطين الايطاليين على الشريط الساحلي لليبيا وقـذف المواطنين الاصليين الى الجنـوب حـيث الصحـراء وحيث تـكون الزراعة فقيرة بسبب قلة المياه . وسبق ان بينا النوايا الفاشستية ضمن تحليلنا للصناعة في ليبيا خلال الفترة 1911 ـ 1940 ونضيف هذه المرة بعض المعلومات المتوفرة عن النظام الضرائبي خلال نفس الفترة لغرض زيادة كشف الاطماع الاستعماريـة من جـهة ولـغرض التاريخ الاقتصادي من جهة اخرى.

وبعد ان تم احتلال اهم المدن الـرئيسية بليبيا مـثل طـرابلس وبنغازي ودرنة وطبرق والخمس وغيرها لم يجد الطليان الفاشيست الاستقرار بسبب هجمات الثوار الليبيين الامر الذي ادى الى استصدار مرسوم ملكي ايطالي بتاريخ 9 سبتمبر 1912 يقضي بتقسيم منطقتي طرابلس وبرقة اداريا الى حكومتين منفصلتين تحت اشراف حـاكم بكل ولاية ، يتم تعينهما من قبل وزارة افريقيا الايطاليـة ، وذلـك للتفرغ في كل منطقة للقضاء على الثورة حسبما تقتضيـه الـظروف وخاصة ان المسافة بين المنطقتين كبيرة ويصعب الاتصال السريع وتنفيذ القرارات.

وكانت الاعباء المالية الوحيدة التي سادت خلال الفترة 1912 ـ 1922 في طرابلس وبرقة تتضمن فرض بعض الضرائب الغير مباشرة كالرسوم الجمركية وبعض رسوم الدمغة وعوائد احتكار التبغ والكبريت والملح الا انه صدرت عدة تشريعات تتعلق بالضرائب المباشرة ابتداء من عام 1923 في منطقة طرابلس ثم في منطقة برقة وكانت جميع هذه التشريعات منفصلة وغير منسقة لانها صدرت بموجب المرسوم بقانون رقم 881 الذي يمنح لحكم الولايات(طرابلس وبرقة) سلطات استثنائية بشأن صدور المراسيم التي تنظم الضرائب المباشرة.

واستمر هذا الانقسام الاداري للولايتين حتى سنة 1934 ، حيث صدر في هذه السنة النظام الاساسي رقم 2012 الذي يقضي بتوحيد ولايتي طرابلس وبرقة لتكون مستعمرة واحدة تحت اسم ليبيا ، ونتيجة لهذا الاندماج الاداري تم تاسيس حكومة عامة لمستعمرة ليبيا مقرها الرئيسي طرابلس . وتنص المادة 2 من النظام الاساسي المذكور بأن حاكم ليبيا العام يتم تعينه بموجب مرسوم ملكي بناء على اقتراح من وزارة افريقيا الايطالية وأخذ رأي مجلس الوزراء . وخلافا للقانون رقم 881 الآنف الذكر تنص المادة 32 من النظام الاساسي لمستعمرة ليبيا بأن تكون الحكومة المركزية (في روما) السلطة التشريعية المكلفة بفرض الاعباء المالية على المواطنين في ليبيا وذلك بموجب مرسوم ملكي وفقا لتوصية من وزراء افريقيا الايطالية وبعد اخذ رأي المجلس الاعلى للمستعمرات الايطالية.

وبالرغم من صدور النظام الاساسي الذي قضى بادماج ولايتي طرابلس وبرقة في عام 1934 . فان المادة 32 المشار اليها اعلاه والتي تستهدف توحيد النظام الضرائبي لم تدخل مرحلة التطبيق . والاغرب من ذلك هو ان معظم التشريعات التي صدرت قبل سنة 1934 ظلت سارية المفعول في طرابلس وبرقة حتى بعد الحكم الايطالي الى نهاية عام 1968 ، حيث صدر قانون ضرائب الدخل لعام 1968 الذي بدأ العمل به اعتبارا من اول يناير 1968.

وكان الهدف الاساسي للسياسة المالية للحكم الايطالي العسكري

هو الاعتماد على ايرادات ليبيا الذاتية لتمويل مشاريع الاستيطـان الزراعي للايطاليين ولمواجهة النفقات الادارية والعسكريـة ، الا ان ضعف الاقتصاد الليبي في ذلك الوقت من جهة واستمرار الكفاح الوطني المسلح من جهة اخرى لم يمكن الحكم العسكري الايطالي من تحقيق ذلك الهدف ، الامر الذي تطلب تغطية جـزء كبيـر من الموازنـة من المساعدات المستلمة من الحكومة الاستعمارية المركزية.

ورغم ان كثيرا من المواطنين الايطاليين بايطاليـا يعتبـرون ان حكومتهم الفاشستية قد وجهت اموالا كبيرة للتنميـة الاساسيـة في ليبيا ، الا انـهم غير مطلعين على الحقائق ذلك لأن تلك الاموال قد قصد منها تسهيل الاستيلاء على جميع ربوع اجزاء ليبيا وليس تنمية ليبيا اقتصاديا ، هذا بالاضافة الى توطين الفلاحين الايطاليين وتعبيد الطرق الزراعية لهم لتنمية زراعتهم وليس زراعة الفلاحين الليبيين.

وسنتنـاول هنـا عـرض بـعض الـتشريعـات المتعـلقـة بالضرائب المباشرة والضرائب غـير المباشرة ، وضرائب البلديات وبعض الاحصائيات المتعلقة بميزانية الحكومة الاستعمارية للسنوات المتوفرة فيهـا.

الضـرائب المبـاشرة

كانت الضرائب المباشرة التي فرضتها الحكومة الايطالية في ليبيا خلال المدة 1923 ـ 1934 كما يلي :

1 ـ ضرائب على الاموال المنقولة : ضريبة الدخل :

شهدت ليبيا هذا النوع من العبء المالي لاول مرة في التـاريخ في سنة 1923 . فقد أدخلت الحكومة الايطالية هذه الضريبة (المعمـول بها في ايطاليا في تلك الفترة) في بادىء الامر في ولاية طرابلس بموجب المرسوم الولائي رقم 501 مجموعة (أ) الصادر في 26 مايـو 1923 ، وذلك بعد ان قسمت ولاية طرابلس الى ثلاث مناطق مـن الناحيـة الضرائبية بموجب المرسوم رقم 473 (أ) لولاية طرابلس الـصادر في 25 مايو 1923 فتضمنت المنطقـة الاولى جـميع اراضي بلـديـات طرابلس والخمس ، وتضمنت المنطقة الثانية الاراضي الكائنة بين

البحر والجبل ، اما المنطقة الثالثة فقد تضمنت اراضي البادية التي يسكنها البدو.

وقد بدأ العمل بالمرسوم رقم 501 اعتبارا من أول يوليو 1923 وبموجب المادة 2 من المرسوم المشار اليه تخضع مصادر الدخل التالية لهذه الضريبة :

(أ) الدخول الناتجة عن توظيف اي نوع من رؤوس الاموال ، باستثناء العقارات والمباني ، وبالاخص الدخول الدائمة او الناتجة عن عقود الائتمان مقابل الرهونات العقارية وعقود القروض بواسطة الكمبيالات وكذلك عوائد السندات واوراق الائتمان ، وكانت نسبة سعر الضريبة على هذا النوع من الدخل هو 15٪ على صافي الدخل الناتج من رؤوس الاموال.

(ب) الدخول الناتجة عن التجارة والصناعة وهي الارباح التي تتكون نتيجة لاندماج رؤوس الاموال مع عمل الانسان ، وكذلك الدخول الزراعية ، التي لم تكن خاضعة لضريبة العشر على الانتاج الزراعي والضريبة على الماشية ، والتي يتحصل عليها اشخاص ليس لديهم علاقة بملكية الاراضي . ويشمل هذا النوع كذلك الدخول المكونة من الايرادات السنوية من الفوائد ومن حصص الاسهم التي تدفعها الشركات الصناعية والتجارية وشركات التأمين . وكانت نسبة الضريبة على هذا النوع من الدخل هي 10 ٪ على الدخول الصافية التي تتجاوز 2000 ليرة ايطالية واذا جاوز الدخل 2000 ليرة ولم يتعد 3000 ليرة يمنح صاحب الدخل تخفيضا حيث تقيم الضريبة على نصف الدخل المقدر وتنص المادة 4 من القانون 501 باعفاء الدخل الناتج من منشآت صناعية جديدة لمدة عشر سنوات ابتداء من التاريخ الفعلي لابتداء نشاط المنشاة الصناعية التي تستخدم اقل من 100 عامل يكون ثلثاهم على الاقل من الايطاليين . ويقصر هذا الاعفاء تحديدا على المنشآت الصناعية الجديدة وهو لا يسري على المستصلح او المعاد تأسيسه ، والذي اجرى فيه توسيع او تجديد في الآلات الا ان الاعفاء السابق يبقى ساري المفعول مهما كانت صفته او طبيعته.

(جـ) الدخول الناتجة عن نشاط الانسان في مزاولة اية مهنة او فن او عن عرض الاعمال والخدمات حتى ولو كانت طارئة او ناتجة عن عروض اختيارية (مقابل اي عمل) وكذلك الدخول التي لا يشارك في انتاجها رأس المال ونشاط الانسان (مثل حصيلة التأمين على الحياة والتقاعد) وكانت نسبة الضريبة على هذا النوع من الدخول مثل النوع (ب) المشار اليه اعلاه اي بنسبة 10 ٪ من الدخول الصافية التي تتجاوز 2000 ليرة . واذا جاوز الدخل 2000 ليرة ولم يتعد 3000 ليرة ، يمنح صاحب الدخل تخفيضا ، فترتبط الضريبة على نصف الدخول المقدرة مثل ما هو بالنسبة للضريبة على الدخول الناتجة عن التجارة والصناعة.

(د) الدخول التي تحتوي على الاجور والمرتبات ومعاشات التقاعد والعلاوات وأي نوع آخر من المكافآت التي تدفعها الحكومة والمؤسسات العامة (بما في ذلك البلديات وصندوق ادخار طرابلس والغرفة التجارية والمؤسسات الخيرية العامة وادارة الاوقاف والجالية اليهودية) الى كبار وصغار مستخدميها المدنيين والعسكريين والى العمال ولو كانوا مؤقتين . وكان سعر هذا النوع من الضريبة يقدر ـ حسب المادة الخامسة (جـ) من القانون رقم 501 ـ حسب النسب المتغيرة والقواعد المقابلة السائدة في ايطاليا . وتنص المادة 2 من المرسوم الملكي رقم 809 الصادر في 18 ابريل 1929 بان سعر الضريبة على المرتبات والاجور وملحقاتها هو 8 ٪ اعتبارا من اول يناير 1928 . اما المادة الثالثة من هذا المرسوم تنص بان سعر الضريبة للاجور (بما في ذلك الاجور اليومية) والعلاوات من اي نوع التي تدفع للعمال الثابتين او المؤقتين سوف يكون 4 ٪ اعتبارا من اول يناير 1932 .وتنص المادة 3 من القانون رقم 501 على الاعفاءات الثابتة الآتية لصالح بعض الشخصيات الطبيعية والمعنوية :

1 ـ دخول ممثلي القنصليات الاجنبية نتيجة تأديتهم لوظائفهم بشرط عدم مزاولتهم التجارة أو الصناعة في ولاية طرابلس وبشرط ان توجد معاملة بالمثل عدا بعض الاتفاقيات الخاصة بالقناصل.

2 ـ الدخول المسجلة في مكاتب الرهونات في المملكة الايطالية وعموما كل دخل آخر خاضع لضريبة في ايطاليا بمقتضى المرسوم الملكي المؤرخ في 24 اغسطس 1877 رقم 4031 والقوانين التي تم اصدارها فيما بعد.

3 ـ الدخول الناشئة عن جمعيات (المساعدات المتبادلة) ومن جمعية الاحسان الايطالية ومصرف الادخار الطرابلسي والمنظمات الدينية وذلك فيما يتعلق بالمبالغ المخصصة بشكل دائم لاعمال دينية او خيرية صرفة . ويستثنى من ذلك المبالغ التي تخضع للضرائب عن طريق الاقتطاع المباشر (الاجور والمرتبات).

4 ـ الدخول التي يتحصل عليها رجال الدين نتيجة لخدمتاهم الدينية وذلك فيما عدا من سبق ذكرهم في الفقرة السالفة.

وقد تم تطبيق ضريبة الاموال المنقولة في ولاية برقة ابتداء من اول يناير 1929 وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم 2622 ، الصادر في 27 نوفمبر 1927 . ونشأ هذا التأخير نتيجة للظروف الخاصة بولاية برقة . هذا وأن الاعباء الوحيدة التي كانت سائدة في برقة قبل عام 1927 هي تلك المبينة في الجزء الخاص بالضرائب غير المباشرة.

ويحتوى القانون الخاص بضريبة الاموال المنقولة الذي كان يعمل به في برقة بعض الاختلافات في اسعار الضريبة عن ذلك الذي بدأ العمل به في طرابلس منذ سنة 1923 . ففي برقة حسب المادة 12 من القانون رقم 2622 المشار اليه آنفا ـ كان الحد الادنى للدخول المعفية للضريبة 4000 ليرة بدلا من 2000 ليرة في ولاية طرابلس ومن ناحية اخرى ان الدخول الناتجة عن استثمار رؤوس الاموال ، كان يستحق عليها ضريبة معدلها 10 ٪ بدلا من 15 ٪ كما كان في طرابلس . وكان سعر ضريبة دخول التجارة والصناعة في برقة تصاعدية نوعا ما حيث تفرض ضريبة 5 ٪ بالنسبة للدخول ما بين 4000 و 8000 ليرة و 8 ٪ على الدخول ما بين 8000 و 12000 ليرة ، اما الدخول التي تزيد عن 12000 ليرة فكان معدل الضريبة عليها 10 ٪.

اما الاجور والمرتبات والعلاوات وملحقاتها فقد طبقت نفس المعدل التي أدخلت في طرابلس أي 8٪ بالنسبة للرواتب ، و 4٪ بالنسبة للاجور وذلك طبقا للمرسوم الملكي رقم 908 ، المشار اليه اعلاه والذي يتعلق بولاية طرابلس وبرقة معا.

2 ـ ضريبة العشر على الانتاج والمحصول الزراعي والضريبة على الماشية :

يعتبر هذا النوع من الضرائب من اهم ايرادات الدولة اثناء الحكم العثماني في ليبيا . وقد طبق كذلك الايطاليون هذا النوع من الضرائب بموجب مرسوم حاكم طرابلس رقم 473 مجموعة (أ) الصادر في 25 مايو 1923.

كانت ضريبة الانتاج الزراعي تفرض على عشر الانتاج السنوي للاراضي المزروعة الكائنة بين البحر والجبل وكانت تدفع نقدا . وفي سبيل تشجيع استيطان المزارعين الايطاليين تم الاعفاء من دفع ضريبة عشر الانتاج بالنسبة للاراضي المخصصة للاستيطان لمدة 25 سنة.

أما ضريبة العشر على محصول الشعير والاشجار الموجودة في الاراضي الغير مستغلة تدفع نقدا ولكن مقابل المنتجات الزراعية.

وكانت الضريبة على الماشية بمعدل 2 ٪ من قيمة الرأس الواحد. وتعفى من هذا العبء الحيوانات التي تستعمل في الاعمال المختلفة . وتعفى كذلك من دفع الضريبة لمدة عشر سنوات المؤسسات المختصة في تربية وتصنيف المواشي.

والنوع الآخر من الضرائب الريفية التي فرضها الايطاليون هي الضريبة على القبائل المحلية الرحل ، وتفرض هذه الضريبة على القبائل الذين يعيشون في المنطقة الثالثة وذلك بموجب المادة (1) للمرسوم الولائي لطرابلس رقم 473 . ولتقدير نسبة الضريبة يؤخذ في الحسبان عدد سكان القبيلة وعدد ونوعية الماشية وعدد الخيم ودخل المحاصيل البعلية ويؤخذ في الاعتبار كذلك عدد الرجال الذين

يستطيعـون حمل السلاح وقد قدر دخل هذه الضريبـة في السنيـن الأخيرة بمعدل 40 الف ليرة في السنـة . وأدخلت هذه الضريبة في ولاية برقة في وقت لاحق بموجب المرسوم رقم 2622 الصادر في 27 نوفمبر 1927 ، والهـدف من هذه الضريبة حسب بعض المصادر الايـطالية هو تشجيع استقرار السكان الرحل . ولم تشر المصادر او التشريعات التي تم الاطلاع عليها باستعمال الضريبة على القبائل الرحل في ولاية بـرقة.

3 ـ الضريبة على المباني وأراضي الفضاء الصالحة للبناء :

طبقت هذه الضريبة في ولاية طرابلس بموجب نفس المرسوم رقم 473 (أ) الصادر في 25 مايو 1923 . وكانت تخصص هـذه الضريبة حتى سنة 1938 لصالح البلديات بالنسبة للمباني الكائنة في نطـاق هذه البلديات واما في المناطق التي لم توجد فيها بلديات فان المبالغ النـاتجة عن هذه الضريبة كانت تدفع للحكومة . وقد طبقت الضريبة اثنـاء الفترة قيد البحث في بلدية طرابلس . اما في برقة فان الـضريبة على المبـاني واراضي الفضاء الصالحة للبنـاء تدخل مرحلة التطبيـق بالرغم من انـه نظمها المرسوم الملكي رقم 2622 الصادر في 27 نوفمبر 1927 . ومعدل هذه الضريبة كان بمقدار 6 ٪ من قيمة الدخل الـغير صافي . ويعفى من دفع هذه الضريبة المبانـي والاراضي العامة التـابعة للحكومات والبلديات والهيئات الدينية وغيرها من الهيئات والمؤسسات وصنـاديق التوفير ومباني التعليم وبيوت المـزارعين ، وبنـاء على المرسوم رقم 473 أيضا يعفى من هذه الضريبة لمدة عشر سنـوات المباني الجديدة التي تم بناؤها ابتداء من اول ينـاير 1928 . ويشير نفس المرسوم بامكانية تطبيق اعفاءات اخرى بموجب قرار وزيـر المستعمـرات.

4 ـ ضريبة الدخل الاضافية التصاعدية :

فرضت في ايطاليا ضريبة الدخل الاضافيـة التصاعديـة بمـوجب المرسوم الملكي رقم 3064 الصادر في 30 ديسمبر 1923 ، وتقدر هـذه الضريبة على أساس اجمالي الدخول النـاتجة عن الممتلكات المنقولـة

وغير المنقولة (أي الضرائب المباشرة) والتي يتحصل عليها الاشخاص الطبيعيون (غير الاعتباريين) وحسب المادة 4 من هذا القانون ، فان الايطاليين المقيمين في المستعمرات ، عليهم أن يدفعوا هذه الضريبة في ايطاليا لكي تضاف الى ميزانية الحكومة المركزية . ولكن بموجب المرسوم رقم 1696 لسنة 1928 فقد تقرر اعتماد دخل هذه الضريبة لصالح ميزانيات المستعمرات.

ومن ناحية اخرى اصدرت ايطاليا قانونا يجبر الاشخاص غير المتزوجين بدفع ضريبة العزاب وذلك لتشجيع الرجال على الزواج لزيادة عدد السكان الايطاليين حسب سياسة الحكومة الفاشستية وحتى هذه الضريبة التي كانت تدفع من قبل الايطاليين المقيمين في ليبيا لصالح الميزانية المركزية ، بدأ دفعها لصالح ميزانيات المستعمرات بموجب المرسوم الملكي رقم 199 الصادر في 26 فبراير 1930 . ويحدد هذا المرسوم كذلك قيمة المبالغ التي يجب دفعها من قبل العزاب الايطاليين المقيمين في المستعمرات الايطالية كالآتي :

115 ليرة سنوية للعزاب الذين تتراوح اعمارهم ما بين 25 و 30 سنة و 155 ليرة بالنسبة للعزاب الذين تتراوح اعمارهم ما بين 30 و 55 سنة و 85 ليرة سنويا بالنسبة للعزاب الذين تتراوح اعمارهم ما بين 55 و 65 سنة.

الضرائب غير المباشرة

كانت الضرائب غير المباشرة من اهم مصادر ايرادات الحكومة الاستعمارية في ليبيا وكانت تشمل الفئات التالية :

أ) الرسوم الجمركية :

فرض الايطاليون تعريفة جمركية موحدة في كل من ولايتي طرابلس وبرقة . وقد بقيت التعريفة الجمركية الصادرة في 10 ديسمبر 1911 سارية المفعول حتى سنة 1923 . وكانت تفرض هذه التعريفة على البضائع حسب قيمتها وبمعدل 4 ٪ بالنسبة للبضائع الضرورية كالقمح والشعير والسمك المجفف والقهوة والشاي والنفط والارز

والمكرونة ، واما بالنسبة لجميع البضائع الباقية فقد بلغت التعريفة الجمركية عليها نسبة 11 ٪.

وقد شعرت السلطات الايطالية الحاكمة بضرورة تعديل التعريفة المذكورة لانها غير عملية ولم تكن تهتم بمصدر واصل البضائع . ونتيجة لذلك اصدرت السلطات المختصة تعريفة جمركية جديدة بموجب المرسوم الملكي 1582 الصادر في 14 ـ 6 ـ 1923 . ويعطى من البلدان الاخرى ، وتتضمن التعريفة الجديدة 128 بندا ، ينقسم طريقة التعريفة المزدوجة اي بفرض تعريفة منخفضة على البضائع المستوردة من ايطاليا ومستعمراتها وتعريفة عامة على البضائع القادمة من البلدان الاخرى ، وتتضمن التعريفة الجديدة على 128 بندا ، ينقسم كل بند الى 8 اجزاء ، وتضمنت اعفاءات عديدة واثبتت مبدأ فرض تعريفة مرتفعة على السلع الكمالية وتعريفة منخفضة على المواد الاولية والضرورية .

ومن ناحية أخرى واجهت التعريفة رقم 1582 صعوبات مختلفة نتيجة لزيادة انواع البضائع المستوردة التي لا يمكن تصنيفها بين بنود هذه التعريفة من جهة ، ولأن بعض الرسوم كانت عالية جدا أو منخفضة جدا من جهة اخرى ، وأدت هذه الصعوبات الى تعديل التعريفة رقم 1582 بموجب المرسوم الملكي رقم 259 الصادر في 30 يونيو 1927.

والتعريفة الجديدة تشمل 177 بندا يفرض عليها رسوم نوعية في اعظم الحالات وفي بعض الحالات الاخرى تستعمل الرسوم القيمية او رسوم نوعية مزدوجة مع رسوم قيمية . والبضائع غير المتضمنة في التعريفة الجديدة يفرض عليها رسوم تتراوح ما بين 11 و 20 ٪ من قيمة البضائع المستوردة من الخارج وبين 5 و 10 ٪ بالنسبة للبضائع القادمة من ايطاليا ومستعمراتها.

وتضمن التعريفة الجديدة كذلك كثيرا من الاعفاءات لتشجيع الصناعة المحلية وخصوصا تلك المتصلة بالزراعة وصيد السمك وتحويل المواد الاولية . وبموجب التعريفة الجديدة اعفيت البضائع

المصدرة من ليبيا من المرسوم ما عدا الشعير والحلفاء وسمك التونة والاسفنج والحناء والغنم والابقار والابل.

ونظرا لأن التعريفة الجمركية رقم 259 التي كانت سارية في طرابلس وبرقة كانت معقدة فانها استبدلت اثناء الادارة العسكرية البريطانية بتعريفة جمركية مبسطة.

ب) ضريبة انتاج الكحول وانتاج البيرة :

نتيجة لانشاء مصفاة كبيرة في طرابلس فان صناعة تقطير التمور اخذت تنمو ابتداء من عام 1923 . وبناء على المرسوم رقم 957 الصادر في 15 مايو 1924 والقرار الوزاري الصادر في 22 اغسطس 1924 والمرسوم الولائي لولاية طرابلس رقم 1196 الصادر في 15 اكتوبر 1924 ، اصبح انتاج الكحول في طرابلس يخضع لرقابة السلطات المختصة ولضريبة مقدارها ثلاث ليرات لكل مائة لتر من الكحول المصنوعة . ورفعت فيما بعد هذه الضريبة الى 6 ليرات بموجب المرسوم رقم 2270 الصادر في 3 فبراير 1927 . وينص المرسوم الملكي رقم 11434 الصادر في 7 ـ 7 ـ 1927 دفع ضريبة انتاج البيرة بمعدل ثلاث ليرات لكل مائة لتر.

وضمن الضرائب غير المباشرة يجب ذكر عوائد احتكار التبغ والملح ثم الكبريت . علما بان احتكار التبغ والملح كان موجودا في ليبيا حتى قبل الاحتلال الايطالي . وأثناء مدة الحكم العثماني اسندت الحكومة العثمانية مهمة ادارة مرافق الملح الى (ادارة المالية للدين العام) وأسندت ادارة التبغ الى هيئة أخرى . وخلال الحكم الايطالي ضمت الادارة الايطالية تحت اشرافها الهيئتين المذكورتين تحت ادارة موحدة طبقا للنظام القائم في ايطاليا . وتم احتكار الملح والتبغ بموجب المرسوم رقم 91 الصادر في 18 يناير 1914 ، وفيما بعد اصبح الكبريت كذلك خاضعا للاحتكار بموجب المرسوم بقانون رقم 965 الصادر في 5 يونيو 1917 ، واخيرا تقرر شمل الشاي والكركدي في ادارة الاحتكار الايطالية المذكورة بموجب المرسوم بقانون رقم 2240 الصادر في 15 نوفمبر 1937 . وبذلك اصبحت ادارة الاحتكارات

الموحدة تهتم بمختلف اوجه النشاطات الاحتكارية والتي تشمل الخدمات التجارية لتسويق وتوزيع المنتجات.

ج) ضريبة الدمغة :

طبقت ضريبة دمغة موحدة في كل من طرابلس وبرقة بموجب المرسوم الملكي رقم 948 الصادر في 22 يونيو 1913 . وفيما بعد عدل القانون المذكور بموجب المرسوم الملكي رقم 150 الصادر في 18 يناير 1923 ، والذي يهدف الى تخفيض رسوم الدمغة بالنسبة لتلك الرسوم المتبعة في ايطاليا في ذلك الوقت كما ألغيت بعض الرسوم التي كانت تفرض في ايطاليا وادخلت تعديلات عليها تمشيا مع الاحتياجات المحلية وتوسع الاعمال التجارية ، الامر الذي ادى في نفس الوقت الى مساهمة التعديل الجديد في زيادة الايرادات.

النظام الضرائبي للبلديات

ادخل الايطاليون خلال المدة قيد البحث نظاما ضرائبيا يختص بالبلديات . ويمكن تقسيم تطور التشريعات بشأن هذا النظام الى مرحلتين : اثناء المرحلة الاولى التي دامت حتى سنة 1937 م ، كانت توجد تشريعات مختلفة وغير منسقة تصدر بموجب مراسيم ولائية ولوائح تصدرها البلديات ، ونتيجة لذلك فكرت السلطات الايطالية في اصدار نظام موحد ومنسق ينظم الاعباء المالية الخاصة بالبلديات في ليبيا وقد نفذت هذه الفكرة عندما صدر في 14 اكتوبر 1937 المرسوم الملكي رقم 2607 بشأن الاعباء المالية المحلية للبلديات في ليبيا والذي حدد المرحلة الثانية من التشريع الضرائبي للبلديات والجدير بالذكر انه بموجب هذا القانون فان بعض الضرائب المحلية تطبق فقط في نطاق البلديات الكبيرة الواقعة بالمنطقة الاولى التي تتضمن طرابلس والخمس .

ومن اهم الاعباء المحلية التي يتضمنها النظام المالي بشان البلديات المشار اليه أعلاه هي كالآتي :

أ) ضريبة العائلة :

ينص النظام الاساسي للبلديات بأن تطبق جميع البلديات في ليبيا الضريبة العائلية وذلك تمشيا مع النظام المالي المحلي المتبع في ايطاليا وكان هذا النوع من الضرائب تصاعدي وبمعدل أقل من ذلك المتبع في ايطاليا.

ب) ضريبة على المصانع والتجارة والمهن الحرة :

في سبيل تطبيق هذه الضريبة تتخذ كقاعدة نفس القيمة المفروضة على الاموال المنقولة المشار اليها سابقا في الجزء الخاص بالضرائب المباشرة . وتعتبر هذه الضريبة كعبء اضافي للاموال المنقولة ، ومعدل هذه الضريبة هو 3 ٪ بالنسبة للارباح الصناعية والتجارية و 4 ٪ للارباح المهنية.

ج) ضريبة على الاستهلاك :

تختلف هذه الضريبة عن ضريبة الانتاج المشار اليها في الجزء الذي يتعلق بالضرائب غير المباشرة . ويدفع المنتج ضريبة الاستهلاك عندما يسلم الكمية المباعة للاستهلاك في المنطقة التي تقع فيها البلدية . وتطبق ضريبة الاستهلاك على المواد الآتية : ـ النبيذ ، المشروبات الكحولية والبيرة ، الزيت ، اللحوم ، المياه المعدنية ، الالبان ومنتجاتها وتطبق كذلك على الغاز والنور ومواد البناء.

وكانت تحصل البلديات كذلك على ضرائب الرخص . ويفرض هذا النوع من الضريبة على المحلات العمومية كالفنادق والمطابع والمقاهي والمحلات الاخرى ، والتي تبيع البيرة والكحول.

د) ضريبة على شراء وبيع الماشية :

وتخضع كذلك جميع المعاملات بشأن بيع وشراء الماشية التي تتم في الاسواق العامة او في امكنة خاصة الى عبء مالي . ويقدر هذا العبء حسب السعر المتوسط من كل نوع من الماشية.

هـ) الضرائب الاخرى التي يتضمنها النظام المالي للبلديات هي كالآتي :

1 ـ رسوم بشأن دخول البضائع في الأسواق.

2 ـ رسوم اللافتات.

3 ـ رسوم الذبح.

4 ـ رسوم الوزن والمقاييس العامة والايجار.

5 ـ أجر خدمات وحمل الزبالة المنزلية (كناسة) وتقتصر هذه الاجور للبلديات الواقعة في المنطقتين الاولى والثانية.

6 ـ رسوم اضافية بشأن استخراج اللاقبي من اشجار النخيل . ولا تتجاوز هذه الرسوم 25 ليرة عن كل شجرة.

الايرادات والمصروفات :

ولاعطاء فكرة عن قيمة الايرادات او المصروفات لميزانية دولة الاستعمار الايطالي اثناء المدة قيد البحث نقدم بعض الجداول التي تم نشرها في بعض المراحل المختلفة.

ويشير الجدول الاول بأن مجموع الايرادات التي تم جمعها خلال السنة المالية 1933 و 1934 بلغ نحو 118،1 مليون ليرة منها حوالي 68،7 مليون ليرة تم جمعها في ولاية طرابلس و 49،4 مليون ليرة في ولاية برقة.

كما يتضح من هذا الجدول بأن ايرادات الجمارك تشكل اكبر مصدر دخل لميزانية ليبيا حيث بلغت نحو 49،8 ٪ من مجموع الايرادات ويأتي بند الاحتكارات في المرتبة الثانية حيث كون 20،9 ٪ من اجمالي الايرادات ، وكونت الايرادات المباشرة الاخرى وايرادات الدمغة حوالي 11،3٪ و 9،9٪ من اجمالي الايرادات خلال السنة المالية قيد البحث . هذا وكونت الايرادات البريدية والايرادات غير المباشرة والايرادات المختلفة 5،1 ٪ و 8 ،0 ٪ و 2،2 ٪ من مجموع الايرادات على التوالي.

ولم يتضمن الجدول الاول المبالغ التي تخصصها الحكومة الايطالية لمشروعاتها الاستعمارية في ليبيا حتى يمكن التعرف على اجمالي الايرادات لتلك السنة . ولكن تلك الايرادات متوفرة لسنوات اخرى كما هو مبين في الجدول الثاني.

هذا ويلاحظ ان الايرادات الاخرى بالجدول الثاني يمكن ان تتضمن ايرادات الاحتكارات وايرادات الدمغة البريدية ، كما يتضح من نفس الجدول ان اجمالي ايرادات الميزانية بما في ذلك الاموال التي خصصتها الحكومة الايطالية بلغ في السنة المالية 35/36 حوالي 420،7 مليون ليرة ، منها حوالي 70،3٪ كمخصصات من الحكومة الايطالية اي حوالي 296 مليون ليرة . اما مجموع الايرادات الذاتية لليبيا فقد بلغ حوالي 124،8 مليون ليرة ، منها نحو 47،1 ٪ من ايرادات الجمارك و 13،5٪ من الايرادات المباشرة.

اما بالنسبة للسنة المالية 38/1939 فبلغ مجموع ايراداتها نحو 462،3 مليون ليرة ، اي بزيادة 9،8٪ عن مجموعها خلال السنة المالية 35/1936 . وبلغت مساهمة الحكومة الايطالية في هذه الميزانية نحو 301،6 مليون ليرة اي بنسبة 65،1٪ من اجمالي الايرادات بالميزانية ويلاحظ ان مخصصات الحكومة الايطالية اتجهت الى الهبوط بسبب الاتجاه التصاعدي الذي كان بالنسبة للايرادات المحلية . فزاد دخل ليبيا الذاتي خلال السنة المالية 38/1939 بنحو 28،7٪ بالمقارنة بالسنة المالية 1935/1936 بينما زادت مساهمة الحكومة الايطالية بنسبة 5،2٪ في نفس المدة.

كما تضمن الجدول الثاني مجموع المصروفات التي جاءت منفصلة بين المصروفات المدنية العادية وغير العادية ، والمصروفات العسكرية . علما بأنه لا تتوفر لدينا احصائيات منفصلة عن المصروفات الحكومية عن غير السنين المشار اليهما . الا أنه جاء في النشرة الاخبارية لوزارة المستعمرات الايطالية في عام 1927 ان نسبة مجموع المصروفات العسكرية بالمقارنة باجمالي المصروفات قد هبطت من نحو 83٪ في عام 14/1915 الى 74،8٪ في عام 25/1926 . كما جاء في هذه النشرة التي توقفت عام 1928 ، ان الايرادات او المصروفات

التقديرية لولاية طرابلس قد زادت من 141،2 مليون ليرة في عام 1923/22 الى 146،8 مليون ليرة في عام 1925/24 والى 198،6 مليون ليرة في عام 1927/26 . أما بالنسبة للميزانية التقديرية لولاية برقة فقد انخفضت من 119،3 مليون ليرة في 1923/22 الى 108،3 مليون ليرة في عام 1925/24 ثم عادت فارتفعت الى 166،6 مليون ليرة في عام 1927/26 . علما بأن النشرة الآنفة الذكر لم تذكر مصدر هذه المعلومات او نسبة مساهمة الحكومة الايطالية فيها ولكنها قسمت المصروفات الى نوعين : مصروفات مدنية ومصروفات عسكرية ، وكانت المصروفات العسكرية اضعاف المصروفات المدنية حيث بلغت نحو 121،6 مليون ليرة في برقة و 150،8 مليون ليرة في طرابلس خلال السنة المالية 1927/26 مقابل مصروفات مدنية لم تتجاوز 45،1 مليون ليرة و 47،8 مليون ليرة خلال نفس السنة للولايتين المذكورتين على التوالي.

كما يوضح الجدول الثالث العلاقة بين هذين النوعين من المصروفات بالاضافة الى توزيعها على ولايتي برقة وطرابلس . ولا شك ان الاتجاه الصعودي للمصروفات العسكرية في اواخر العشرينات يرجع الى تصاعد المقاومة الشعبية ضد الاستعمار الايطالي علما بأن هذه المقاومة واجهت نوعا من الجمود بعد اغتيال المجاهد عمر المختار الامر الذي ادى الى انخفاض المصروفات العسكرية في الثلاثينات.

وطبقا للارقام الواردة في الجدول الثاني بلغت المصروفات العسكرية حوالي 224،7 مليون ليرة خلال السنة المالية 1936/35 و 213،8 مليون ليرة خلال السنة المالية 1939/38 ، اي بانخفاض قدره حوالي 11 مليون ليرة . وازداد مجموع المصروفات المدنية العادية وغير العادية من حوالي 196 مليون ليرة خلال السنة المالية 1936/35 الى حوالي 248،5 مليون ليرة في السنة المالية 1939/38.

ونتيجة لنقص المصروفات العسكرية وزيادة المصروفات المدنية العادية وغير العادية فقد هبطت نسبة المصروفات العسكرية

بالمقارنة لاجمالي المصروفات من 53،4٪ خلال السنة المالية 35/1936 الى 46،2٪ خلال السنة المالية 38٪1939.

والجدير بالذكر ان ليبيا لم تملك خلال الفترة 1911 / 1920 ميزانية خاصة بها حيث ان جميع ايرادات كل من ولايتي طرابلس وبرقة كان يتم تقديرها ضمن ميزانية وزارة المستعمرات الايطالية في روما التي قامت بادارة مخصصات ليبيا وكانت هذه الوزارة تفوض الحاكم العام لليبيا بادارة بعض اموال الميزانية . وبدأ العمل بالميزانية المستقلة عن وزارة المستعمرات اعتبارا من السنة المالية 20/1921 حيث اصبحت حكومة كل ولاية تدير اموال ميزانيتها بنفسها ، علما بأن القانون الاساسي الصادر في سنة 1927 كان هو مصدر النظام المالي لكل من ولايتي طرابلس وبرقة حتى عام 1934 . وفي هذه السنة صدر القانون الاساسي الجديد لادارة ليبيا وتم توحيد برقة وطرابلس الى مستعمرة واحدة . ونص هذا القانون بتوحيد ميزانية طرابلس وبرقة الى ميزانية ليبيا الموحدة.

هذا وتوجد بعض ارقام الايرادات التقديرية والايرادات الفعلية المحلية للسنوات 1921/1926 (الجدول الرابع) . ويلاحظ ان الايرادات الفعلية كانت دائما تتجاوز الايرادات التقديرية بنسب عالية ، حيث زادت الايرادات المحلية الفعلية من 52،7 مليون ليرة خلال السنة المالية 21/1922 الى 106،1 مليون ليرة خلال السنة المالية 25/1926 مقابل 33،1 مليون ليرة و 53،1 مليون ليرة للايرادات التقديرية خلال السنتين المذكورتين على التوالي.

الجدول الأول

الايرادات التي تم جمعها في ليبيا في السنة المالية 33/1934 م

(الأرقام بالليرة الايطالية)

	طرابلس	برقة	المجموع	
ايرادات الجمارك	34312900	24466800	58779700	٪49،8
ايرادات الاحتكارات	14176100	10561300	24737400	٪20،9
ايرادات مختلفة (الدمغة)	6090300	4060500	10150800	٪ 9،9
ايرادات بريدية	3513600	2518700	6032300	٪ 5،1
ايرادات مباشرة (أخرى)	8429700	4953600	13383300	٪11،3
ايرادات غير مباشرة (أخرى)	599600	210400	810000	٪ 0،8
ايرادات مختلفة	1533600	2643100	4176700	٪ 2،2
المجموع :	68655800	49414400	118070200	٪ 100

المصدر : كتاب « أجوستينو أراني » (الاتجاهات المالية للاقتصاد الليبي) روما 1935 ـ مطبعة الدولة ـ .

الجدول الثاني

مجموع ايرادات ومصروفات دولة الاستعمار الايطالي في ليبيا خلال السنتين : 35/1936 ـ 38/1939 م

(الأرقام بالليرة الايطالية)

	1936/1935	1939/1938
1 ـ مخصصات من الحكومة الايطالية	295882400	301600470
2 ـ الايرادات المحلية	124822600	160745000
أ) ايرادات الجمارك	58893600	78650000
ب) ايرادات مباشرة	16960000	17500000
جـ) ايرادات أخرى	48969000	64595000
مجموع الايرادات او المصروفات	420705000	462345470
1 ـ المصروفات المدنية العادية	126673433	175930100
2 ـ المصروفات المدنية الغير عادية	69259651	72563272
3 ـ المصروفات العسكرية	224771916	213852098

المصدر : المجلة الاقتصادية لافريقيا الايطالية ـ عام 1935.

الجدول الثالث

المصروفات التقديرية لدولة الاستعمـار الايطالي في ولايتي برقة وطرابلس

الأرقام بآلاف الليرات الايطالية

المصروفات التقديرية	السنة المالية 22/1923			السنة المالية 24/1927			السنة المالية 26/1927		
	برقة	طرابلس	المجموع	برقة	طرابلس	المجموع	برقة	طرابلس	المجموع
المصروفات المدنية	44824	35771	80595	38113	34477	72590	45046	47787	92833
المصروفات العسكرية	74443	105510	179953	70248	112364	182612	121560	150823	272383
اجمالي المصروفات	119267	141281	260548	108361	146841	255202	166606	198610	365216

المصدر : النشرة الاخبارية لوزارة المستعمرات الايطالية لعام 1927 م

الجدو الرابع

الايرادات المحلية

(بآلاف الليرات الايطالية)

السنة المالية يوليو ـ يونيو	الايرادات التقديرية			الايرادات الفعلية		
	طرابلس	برقة	المجموع	طرابلس	برقة	المجموع
1922/1921	19081	13990	33071	32881	19800	52681
1923/1922	26389	16640	43029	36607	23032	59639
1924/1923	29780	19000	48780	47957	31432	79389
1926/1925	28130	25000	53130	54800	51215	106015

المصدر : النشرة الاخبارية لوزارة المستعمرات الايطالية لعام 1927 م.

الاستيطان الزراعى خلال العهد الايطالى

يهدف هذا الفصل الى اعطاء فكرة عامة عـن تطـورات السياسـة الزراعية في ليبيا ، خلال فترة الاستعمار الايطالي ، وتناول ثـلاث فترات تعبر عن ثلاث اتجاهات مختلفة لهذه السياسة :

تـمهيـد

من المعلوم بأنه منذ ظهور الدول الاستعمارية الكبرى في القـرن السادس عشر وحتى منتصف القرن الحالي كان العالم واقعا تحت نير نوعين من الاستعمار : الاستعمار الرأسمالي والاستعمار الاستيطاني ويعتبر تحقيق الربح هو الهدف الرئيسي للنوع الاول ، حيث يعمل على تهيئة الجو الملائم للطبقة الرأسمالية الاحتكارية لتسيطر على موارد البلاد المستعمرة وتتمكن بالتالي من استغلال خيراتها وقـد اتخذ هذا الاستعمار غالبا طابع استغلال المواد الاولية وتسخير اليد العاملة المحلية مقابل اجور ضئيلة جدا . واهم الدول التي لجأت الى هذا النوع من اشكال الاستعمار هي بريطانيا ـ هولندا ـ فرنسا ـ اسبانيا.

وغاية النوع الثاني من اشكال الاستعمار هي تهجير اعداد كبيـرة من العائلات من البلد الغازي وتوطينها في البلدان التي تتم السيطرة عليها بقوة السلاح . وتتكون اغلب هذه العائلات من فلاحين معظمهم كانوا عاطلين عن العمل في بلدانهم.

وفي نطاق تسابق الدول الاوروبية الاستعمارية على اراضي ما وراء

البحار دخلت ايطاليا في هذا السباق ، وقد تبنت النوعين المذكورين من اشكال الاستعمار ، الاول في بداية الامر ثم الثاني بعد استيلاء الفاشيست على الحكم في ايطاليا في عام 1923 ، اذ اخذ هؤلاء يفكرون في ايجاد مجال حيوي خارج الحدود وتوطين اعداد كبيرة من العائلات الايطالية في طرابلس وبرقة . وقد بدىء في تنفيذ هذه الفكرة منذ عام 1928 بواسطة شركات واشخاص تابعين للقطاع الخاص . وظهرت هذه السياسة بصورة اكثر وضوحا ابتداء من عام 1932 عندما تبنتها مؤسسات التعمير الشبه حكومية اثناء المرحلة الاخيرة من مراحل تنفيذ خطة الحكومة الايطالية للاستيلاء الكامل على موارد البلاد واستخدامها لصالح رعاياها الاصليين.

وفيما يلي عرض موجز لتطورات الفترات الثلاث المذكورة :

فترة الاستعمار الرأسمالي (1914 ـ 1927) :

في عام 1914 أي بعد ثلاث سنوات من غزو ليبيا ، صدر في طرابلس أول تشريع للاراضي الزراعية (المرسوم الملكي الصادر في يوليو 1914) يسمح للسلطات الاستعمارية بمنح الاراضي الاميرية الايطاليين الذين يرغبون الحصول على اراض زراعية بغرض زراعتها وفي عام 1919 جربت اول محاولة بشأن الامتيازات الزراعية التي تمنح لفترة محددة بموجب مرسوم آخر صدر في الخصوص وفحوى هذا النوع من اشكال الاستيلاء على أراضي البلاد ان يقوم المزارع الايطالي بدفع اقساط سنوية لمدة 90 سنة على ان تسترجع في نهاية المدة الاراضي الزراعية موضوع الامتياز وتعود الى الدولة . وتقدر مساحة الاراضي التي تم منحها لاصحاب الامتياز حتى عام 1922 بنحو 3612 هكتارا . وكانت هذه الاراضي تقع في جهات مختلفة من ضواحي مدينة طرابلس وكان التركيز فيها على زراعة اشجار الزيتون واللوز والفواكه (بواسطة الزراعة البعلية) حيث يقدر انه تم غرس 68502 شجرة زيتون و 73017 شجرة لوز و 920043 كرمة عنب.

من الواضح ان المرسومين المذكورين لم يتضمنا حلا شاملا وواضحا لموضوع تملك الاراضي ، وعليه فقد صدر في فبراير 1923

مرسوم ولائي اعلن بموجبه تملك الدولة لجميع الاراضي الـفضاء في طرابلس من البحر حتى الجبل ، وكلف مكتب السجل العقاري بتسجيل الاراضي التابعـة للدولة . وفي هـذا الخصوص كتب « البيـرتـو بيتروفيش » في المجلة الاقتصادية لافريقيا الايطالية لعام 1939 مـا يـلي :

(ان التشريعات الاسلامية اعطتنا الاسس القانونية بشأن تـملك الاراضي من قبل الدولة . لانها تعتبر الاراضي غير المزروعة مـلكا لله ، والدولة هي السلطة التي تمثل الله في الارض).

ونتيجة للمرسوم المذكور تملكت الدولة مساحات من الارض بلغت مائة الف هكتار صودر البعض منها من السكان المحليين مقابل ثمن ضئيل جدا ، ومنحت هذه الاراضي الى اصحـاب الامتـياز الـذين يملكون رؤوس اموال . وقد نظم المرسوم المذكور العلاقة بين الدولة وبين الاشخاص والشركات التي تمنح لهم أراضي زراعية بـحيث يلتزم صاحب الامتياز بالعمل على تنمية الاراضي التي خصصت له خلال مدة معينة عن طريق زراعتها بعليا وزراعة جزء منها بـطريقة الـري.

وخلال مرحلة الاستعمار الزراعي ، التي دامت حتى عـام 1927 ، اجريت عدة ابحاث للتأكد من طبيعة الاراضي الزراعية كما بـدىء في دراسة واستغلال المياه الجوفية الموجودة في الطبقة الثانية . وقـد تم كذلك تأسيس صندوق الادخار وشرع في تنظيم التسليف الزراعي لقد اشار « البيرتو بيتـروفيش » بأنـه اثناء مـرحلـة الاستعمـار الرأسمالي التي تميزت باستغلال الاراضي من قبل القطاع الخاص ، مـنحت في أحيان كثيرة اراضي الامتياز ، الى اشخاص لهم رغبـة كبيرة في العمل ولكن بـدون أي مقـدرة مالية . ومنحت ايـضا الى رأسماليين قد يتمتعون بالمقدرة المالية الكافية ولكن تعوزهم المقدرة الفنية لاستخدام تلك الاراضي . ولقد كانت قـطع الارض الممنوحة للشخص الواحد كبيرة جدا تبلغ آلاف الهكتارات مما ادى الى تكوين اقطاعيات كبيرة.

فترة الاستعمار الاستيطاني الرأسمالي (1928/1931) :

منذ عام 1928 بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الاستعمار الزراعي في ليبيا حيث بدأ التحول من مرحلة الاستعمار الرأسمالي التي ميزت الفترة السابقة الى مرحلة الاستعمار الاستيطاني التي تهدف الى تثبيت عدد كبير من المهاجرين الايطاليين في المزارع المخصصة لهم من قبل الدولة وفي هذا الخصوص صدر في 7 يونيو 1928 المرسوم الملكي رقم 1955 الذي يجبر اصحاب الامتيازات الرأسماليين على ضرورة ادخال عدد من العائلات الايطالية من المزارعين الى ليبيا وتشغيلهم بموجب عقود مشاركة تبرم فيما بينهم بموافقة الحكومة.

وبموجب المرسوم المذكور ابرمت العديد من العقود بين اصحاب الامتياز والعائلات القادمة من ايطاليا وقد اقترحت الحكومة الايطالية اتباع نظام المغارسة . وبموجب هذا النوع من العقود يمتلك رئيس العائلة الاستعمارية جزءا من الاراضي الزراعية بعد تنميتها كمكافأة على مجهوداته.

واجهت هذه المرحلة مصاعب ومشاكل عديدة مما ادى ـ كما سنرى في الفترة القادمة ـ الى تغير السياسة الاستيطانية . وفيما يرى « البيرتو بيتروفيش » فان الالتزام بادخال عائلات حسب المرسوم رقم 1955 المشار اليه اعلاه كانت تعتبر عبئا ماليا كبيرا حيث ان المحاصيل النباتية والخضروات لا يمكن ان تضمن لصاحب الامتياز الا مساعدة محدودة غير كافية لتغطية المصاريف اللازمة لاحتياجات المزرعة . ومن ناحية اخرى فان زراعة الاشجار تتطلب فترة كبيرة من الزمن لكي تبدأ في اعطاء مردود ما انفق عليها ، وعليه فان الالتزامات المذكورة المنصوص عليها في العقود بالاضافة الى النفقات اللازمة لايواء العائلات التي قدمت للاستيطان ادت الى ضعف الحالة الاقتصادية لمعظم المزارعين وقد ادى هذا الوضع الى تدخل الدولة في كثير من الاحيان بقصد اجبار اصحاب الامتياز على اتخاذ بعض الاجراءات المعينة كما قامت باجراء فحص شامل للمزارع التي ساءت احوالها . ولمواجهة الموقف بدأت الحكومة بموجب المرسوم الملكي رقم 2433 في منح اعانات الى اصحاب الامتياز لتحمل جانب من

النفقات المتعلقة بتثبيت العائلات الايطالية . ومن ناحية اخرى زود المصرف الذي كان معروفا باسم صندوق التوفير برؤوس الاموال اللازمة لتوسيع التسليف الزراعي . وتتكون القروض التي كان يمنحها هذا المصرف لاصحاب الامتياز من نوعين.

1 ـ قروض زراعية للاغراض الجارية.

2 ـ قروض لتحسين المزارع.

ويجدر بنا ان نعطي لمحة مبسطة عن انجازات المزارعين من القطاع الخاص (الايطاليين) في ليبيا من البداية حتى نهاية 1937.

تبلغ مساحة الاراضي التي كانت قد خصصت للقطاع الخاص 838326 هكتارا منها 414643 هكتارا تم تخصيصها خلال الفترة 1934 ـ 1937 اثناء حكم المارشال (بالبو) . وكذلك تم انشاء 840 مزرعة من بينها 327 مزرعة خلال الفترة 1934 ـ 1937 ، ويبلغ مجموع مساحة هذه المزارع 197749 هكتارا . وبلغت مساحة الاراضي التي غرست بالاشجار عن طريق الزراعة المروية والشبه المروية حوالي 72 الف هكتار ، وخصص كذلك 7649 هكتارا للغابات . وبنهاية عام 1937 بلغ عدد آبار المياه المحفورة 1202 بئرا . اما العائلات التي تم توطينها فقد بلغ عددهم 2031 عائلة من بينها 1035 عائلة تم توطينها خلال الفترة 1934 ـ 1937 . وبلغت الاعانات الحكومية للقطاع الخاص نحو 62 مليون ليرة بينما منح صندوق التوفير قروضا تقدر بمبلغ 158 مليون ليرة.

فترة الاستعمار الاستيطاني بواسطة مؤسسات التعمير (1932 ـ 1940)

ان السياسة الاستيطانية التي تهدف الى تثبيت اكبر عدد ممكن من العائلات الايطالية (بموجب مرسوم عام 1928) في الأراضي الزراعية تم تنفيذها في بادىء الامر ـ كما جاء في الفترة السابقة ـ بواسطة اصحاب الامتياز التابعين للقطاع الخاص . ولكن النتائج التي توصل اليها هؤلاء الرأسماليون لم ترض الحكومة الفاشستية التي كانت سياستها تقوم على ترحيل اكبر عدد ممكن من الايطاليين

الى ليبيا . ومن الجدير بالملاحظة في هذا الخصوص ان وزير المستعمرات (فيديرزوني) كان قد ادلى في معرض الحديث عن موضوع الهجرة في عام 1927 بالتصريح الآتي :

« في مدة أقل من ربع قرن يجب ان ينقل الى ليبيا ما لا يقل عن 300 الف من الايطاليين ليعيشوا ويعملوا وتزدهر احوالهم هناك . وقال ان هذا العدد سيكون كافيا لخلق موازنة مع السكان المحليين ».

ولتحقيق هذه الغاية الاستعمارية قامت الحكومة الفاشستية بتكليف بعض المؤسسات الشبه حكومية بمهمة تثبيت العائلات الايطالية في المناطق المخصصة لهم . وهذا لا يعنى تقليص نشاط القطاع الخاص ولكن الدولة التجأت الى هذه السياسة حتى يتم تعزيز نشاط المستوطنين في تنمية اراضي الامتيازات التي كانت قد خصصت لهم من قبل.

وأول مؤسسة شبه حكومية بدأت في تنفيذ السياسة الاستيطانية هي (مؤسسة التبغ الايطالية) وقد خصص عام 1931 لهذه المؤسسة مساحة من الاراضي تبلغ الف هكتار تقع في منطقة تغرنة بغريان وذلك لتوطين 500 عائلة ايطالية بواقع هكتارين لكل عائلة.

وبموجب المرسوم الملكي رقم 696 الصادر في 11 يونيو 1932 تم انشاء (مؤسسة تعمير برقة).

وخصص لهذه المؤسسة رأسمال قدره 38 مليون ليرة مكون من مساهمة المؤسسات التالية :

5 مليون ليرة من ادارة الهجرة والاستيطان.

5 مليون ليرة من المؤسسة الوطنية لصالح المبادرة الايطالية في الخارج.

5 مليون ليرة لكل من مصرفي نابولي وصقلية.

5 مليون ليرة من المؤسسة الوطنية للتأمين.

5 مليون ليرة من الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي.

2 مليون ليرة من الصندوق الوطني للحوادث.

2 مليون ليرة من مصرف « ناسيونالي ديلافورو ».
1 مليون ليرة من الهيئة الوطنية للتسليف والاصلاح الزراعي.
3 مليون ليرة من المجلس المحلي للنقابات الاقتصادية.

وقد تمت الموافقة على النظام الاساسي لمؤسسة تعمير برقة (الانتي) بموجب مرسوم لرئيس الحكومة المركزية في روما صدر في 16 نوفمبر 1932م وافتتح في شهر ديسمبر في نفس السنة المقر الرئيسي لها في مدينة المرج . وينص المرسوم المشار اليه اعلاه على ان الهدف الاساسي لهذه المؤسسة هو تنمية الاراضي المستعمرة وذلك بتثبيت عائلات ايطالية من الفلاحين وتكوين الملكيات الزراعية الصغيرة . وجاء كذلك في النظام الاساسي للمؤسسة بأن (الانتي) سوف تطلب من حكومة برقة منحها بعض الاراضي لغرض تنميتها بواسطة فلاحين قادمين من (البلاد الأم ايطاليا) تمشيا مع قانون عام 1928.

وتتلخص اهم انجازات مؤسسة التعمير حتى عام 1937 ضمن برامج التنمية الزراعية التي خططتها الحكومة الفاشستية لتحقيق اغراضها الاستعمارية الاستيطانية فيما يلي :

لقد بدأت (الانتي) اعمالها لاول مرة في المرتفعات الثانية الموجودة في منطقة شحات وذلك لاصلاح تلك الاراضي وتنمية الثروة الحيوانية وقد وصلت اول مجموعة من العائلات الاستيطانية الى منطقة البيضاء في ابريل عام 1933 . وفي اكتوبر من نفس السنة وصلت العائلات المخصصة لمستوطنات « بيداليتوريا » ، و « ليجي دي سافويا » « جيوفني بيرتا » و « لويجي رازا » الموجودة في منطقة شحات ايضا واثناء الموسم الزراعي 1933/1934 بدأ غرس الاشجار . وباشرت حكومة برقة في نفس الوقت في انجاز الانشاءات العامة كالمجاري والمباني الحكومية والمستشفيات والمدارس والكنائس .. الخ . وفي نهاية عام 1934 بدأت تزدهر قرى تلك المستوطنات التي تقع في الجبال المحيطة بشحات . وبلغ عدد العائلات الموزعة على القرى الاربع 322 عائلة مكونة من 2373 شخصا . وتشمل المباني التي انجزت (بالاضافة الى الانشاءات العامة) 4 مبان خصصت للمكاتب

71 مسكنا للموظفين ، 15 مخزنا ، 300 منزل ريفي للعائلات الاستيطانية ، 303 اسطبل و 168 خزان للمياه حجمها 15 الف متر مكعب . وتم كذلك اصلاح وتجديد 36 خزانا حجمها 36 الف متر مكعب . وفي نهاية عام 1936 اي في اقل من 3 سنوات تم اصلاح 7 آلاف هكتار من الاراضي في الاربع مناطق المذكورة ، وتم كذلك غرس الانواع التالية من الاشجار 80 الف شجرة زيتون ، 110 الف شجرة لوز و 700 الف كرمة عنب.

وعلى بعد 15 كلم من مدينة المرج تم انشاء قرية (امبر تومد لينا) التي انشئت على مساحة 2500 هكتار من الاراضي وبني فيها 50 منزل استيطاني (وتبلغ مساحة كل قطعة زراعية 25 هكتارا).

وفي عام 1934 صدر النظام الاساسي رقم 2012 الذي يقضي بتوحيد ولايتي طرابلس وبرقة لتكون مستعمرة واحدة تحت اسم ليبيا . وبموجب المرسوم الملكي بقانون رقم 2038 الصادر في 11 اكتوبر 1934 تم تمديد اختصاصات (الانتي) الى ولاية طرابلس . وفي عام 1935 انشأت (الانتي) مقرا لها في طرابلس ، وبدأت اعمالها بانشاء قرية بترهونة على مساحة خمسة آلاف هكتار تضم 62 مسكنا استيطانيا . وقامت بحفر آبار ارتوازية بلغ عمق بعضها 90 مترا.

وفي نفس السنة بدأت (الانتي) العمل لاستصلاح الاراضي التالية :

1 ـ منطقة جودايم بالقرب من الزاوية	1500 هكتار
2 ـ منطقة فندق التوغار بالقرب من طرابلس	1300 هكتار
3 ـ منطقة العزيزية	5000 هكتار

وتم تقسيم المناطق المذكورة الى 39 مزرعة بمنطقة جودايم و 27 مزرعة بفندق التوغار و 45 مزرعة بمنطقة العزيزية خصص قسم منها لرعى الابقار.

وفي منطقة مصراتة بلغت المساحات التي تم استصلاحها حتى نهاية عام 1937 ، 15 الف هكتار . وقد كانت مشكلة توفير المياه

اللازمة على رأس المشاكل وذلك بسبب قلة الامطار وملوحة المياه الجوفية . وكانت الوسيلة الوحيدة للتغلب على هذه الصعوبة هي اللجوء الى المياه الارتوازية.

وخلاصة القول فان سياسة التوطين كانت تتم على مراحل مختلفة :

ففي المرحلة الاولى ، والتي يمكن تسميتها بمرحلة اختيار الاراضي كانت الدولة تقوم باجراء مسح كامل للأراضي التي تم اختيارها بعد الاستيلاء عليها . بعد ذلك تقوم بتجهيزها للزراعة ، وتقسم الاراضي المجهزة على المؤسسات الشبه حكومية ، مثل « مؤسسة تعمير ليبيا » بموجب لائحة تتضمن جميع الشروط بشأن نفقات التعمير والمراحل الاخرى اللازمة لتثبيت العائلات الاستعمارية . وعند استلام الاراضي من الدولة تتعهد مؤسسات التعمير بموجب عقود الامتياز بانشاء مزارع منتجة خلال مدة معينة وتتحمل مؤسسات التعمير نفقات الأعمال التالية :

1 ـ حفر الآبار وتوفير سبل الري.

2 ـ بناء المنشآت الريفية (التي تشمل منازل ريفية لاسكان العائلات ، مخازن ، أفران اسطبلات الخ ..) وبعد انجاز هذه الأعمال التي تتطلب انفاق رأسمال طويل الاجل يتم توطين العائلات في المزارع التي تتراوح مساحتها بين 25 و 50 هكتارا لكل منها. وبعد انتهاء فترة من الزمن (يعمل خلالها صاحب العائلة بأجر) يبدأ نظام المغارسة لعدة سنوات . واثناء هذه المدة يتحتم على المؤسسة تزويده بمتطلبات المزرعة مثل البذور والاسمدة والادوات ، وتخصم المؤسسة هذه المصروفات من اثمان محاصيل المنتجات الزراعية المخصصة لها . وبعد فترة المغارسة يصبح المزارع مالكا شرعيا للمزرعة في خلال مدة اقصاها 25 سنة . ومن ناحية اخرى تتحمل الدولة المصاريف اللازمة لتشييد المباني الرئيسية مثل مساكن الموظفين والمدارس والكنائس ومكتب البريد والمستوصف والأسواق والمجاري والطرق الرئيسية .. الخ.

وفي نطاق البرامج الاستيطانية خصصت للمواطنين من الليبيين مساحات صغيرة بموجب المرسوم الملكي رقم 896 الصادر في 3 ابريل 1937 الذي يحتوي على بعض القواعد لتنمية الزراعة بين السكان المحليين ولتطوير المزارع العربية بالطرق الحديثة . وبناء على المرسوم المذكور انشئت في منطقة ابولونيا قريتان وهي الزهرة والفجر ، وفي طرابلس خصصت لليبيين قريتا المعمورة ونعيمة ،.وفي برقة كذلك المنصورة وجديدة ، وفي منطقة المرج تم تصميم قريتين لتربية المواشي . وتتكون كل مزرعة من منزل ريفي ، بئر وجمل وبقرة وبعض المعدات الخفيفة اللازمة للمزارع العائلية الصغيرة . ويصبح الفلاح الليبي مالكا للمزرعة بعد 10 سنوات من تسليم المزرعة.

هذا وفي خلال 25 سنة من الاستعمار الزراعي الذي اشتركت فيه الدولة ومؤسسات التعمير والرأسماليون الايطاليون التابعون للقطاع الخاص بلغ مجموع مساحة الاراضي التي تم استصلاحها حتى عام 1940 في منطقة طرابلس 148 الف هكتار من بينها 100 الف هكتار خصصت لزراعة الاشجار و 84 الف هكتار للزراعة الشبه المروية . وبلغ عدد الاشجار التي تم غرسها 42 مليون شجرة موزعة كالآتي :

كرمة عنب	36826505
شجرة زيتون	2226510
شجرة لوز	1646949
شجرة ليمون وبرتقال ويوسفي	300000
شجرة فواكه أخرى	89380
أشجار غابات	1032223
المجموع :	42121567

وفي برقة بلغت مساحة الاراضي التي تم استصلاحها وتنميتها حتى عام 1940 نحو 80 الف هكتار من بينها 10 آلاف هكتار غرست اشجارا بلغ عددها 3955880 شجرة . والجدير بالملاحظة ان ما يقرب من ثلثي المساحة التي شملها المخطط في طرابلس خصصت لزراعة

الاشجار والباقي للنباتات اما في برقة فان 75 ٪ من الاراضي خصصت لزراعة النباتات والحبوب والـ 25 ٪ الباقية للاشجار.

وفيما يتعلق بالبرامج الاستيطانية ، فحتى عام 1940 تم تهجير نحو 70 الف مهاجر الى طرابلس ونحو 15 الف مهاجر الى برقة (2206 عائلة موزعة في 2077 مسكن).

وكان مجموع المبالغ التي تم انفاقها لصالح البرامج الاستيطانية حتى عام 1939 كما يلي :

1 ـ قروض زراعية منحت من قبل صندوق التوفير الى مؤسسات التعمير 232 مليون ليرة.

2 ـ مصاريف انفقتها الدولة للتنمية الزراعية خلال الفترة (1917 ـ 1940) 464 مليون ليرة.

3 ـ مصاريف مؤسسة التعمير لاصلاح الاراضي ولتشييد المنشآت 159 مليون ليرة.

4 ـ مصاريف واجهها القطاع الخاص 100 مليونليرة.

ومما تجدر ملاحظته ان هذا البحث يعطي صورة عامة عما حققته ايطاليا في نطاق سياستها الاستعمارية التي تهدف الى استيطان حوالي 300 الف مزارع ايطالي . ولكنه لم يتضمن تحليلا للنتائج الاقتصادية والاجتماعية حيث ان التقارير الخاصة بتقييم التنمية الزراعية موضوع البحث غير متوفرة لدى المكتبة الحكومية في طرابلس.

هذا وقد نشر في روما في عام 1941 مشروع قانون بشأن الاستيطان الزراعي في ليبيا كانت السلطات الفاشستية تنوي تنفيذه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . وقد اخذ في الاعتبار عند اعداد هذا المشروع جميع الاخطاء والعيوب والمشاكل التي كانت تواجه الاصلاح الزراعي في ذلك الحين . وتنتقد بشدة بعض المؤلفات الايطالية الحديثة السياسة الاستعمارية في العهد الفاشستي وبعض تلك الانتقادات تشير الى انه كان من الافضل على ايطاليا الفاشستية استثمار

الاموال للنهوض بالجنوب الايطالي المتخلف بدلا مـن تشتيتهـا في مغامرات استعمارية.

والجدير بالذكر ان دراسات المختصين الايطاليين عن ليبيـا في جميع المجالات بدأت منذ ان تحصلت ايطاليا على استقلالها في عـام 1871 ، ولذلك فان جميع هذه المصادر عن ليبيا تعتبر امرا هامـا للوقوف على تفصيلات الخطط التي كـانت مـرسومـة في مختلـف المجالات.

المراجع :

— RASSEGNA ECONOMICA AFRICA ITALIANA, Roma 1937/1939.

— Guglielmo Narducci - STORIA DELLA COLONIZZAZIONE DELLA CIRENAICA, Roma 1942.

— Giacomo Battistella : IL CREDITO IN AFRICA, Tripoli 1941.

— BOLLETINO INFORMAZIONI ECONOMICHE, MINISTERO DELLE COLONIE, 1914/1928.

مراقبة النقد فى ليبيا

1911 — 1942

تـــمهيـد

لا شك أن القيود على المبادلات النقدية لم يكن لها أي وجـود في العالم قبل الحرب العالمية الاولى . وبالفعل كانت المصارف والصرافين مستعدين في كل وقت الى تبديل العملة الورقية مقابل عملات ذهبية أو فضية . وبالمثل فان ليبيا كانت تتداول جميع عملات العالم الذهبية والفضية بحرية كاملة.

ومنذ بدأ الغزو الايطالي لليبيا في اكتوبر 1911 فكرت سلطات الاحتلال في الغاء العملة التركية . وحسب ما جاء في الكتيب (مسائل نقدية في المستعمرات) الذي كتبه « اليجريني البيرتو » في مستخرج من المجلة الاقتصادية للمستعمرات ، لتحقيق هذه الفكرة بـرز الى الوجود رأيان : الرأي الاول يحبذ فكرة اصدار عملة محلية بدلا مـن العملة التركية.

أمـــا الــرأي الثــاني فـيـرى انــه مــن الأفـضــل ادخــال العملة الايطالية الى ليبيا . ونال الرأي الاخير النجاح حيث شـرع في تنفيذه منذ نهاية 1912 . ولهذا الغرض (حسب مــا جــاء في نفس المَصدر المذكور) اسندت الى المصارف المحلية التي كانت تعمـل في طرابلس وبنغازي ودرنة مهمة تبديل العملة التركية مقابل الليرات الايطالية وقد انتهت عملية التبديل في الموعد النهائي المقرر في نهاية فبراير 1914 . وكان سعر صرف الليرة التركية الذهبية التي تتكون

من 100 قرش يساوي 22،78 ليرة ايطالية . ولم نتمكن من خلال المصادر التي تم الاطلاع عليها معرفة كمية العملة التركية المتداولة في ذلك الحين والتي تم ابدالها بالعملة الايطالية.

ان نظام مراقبة في ليبيا بدأ لاول مرة اثناء العهد الايطالي بسبب الظروف العالمية الناتجة عن التضخم المالي الذي انتشر في العالم بعد الحرب العالمية الاولى وتطورت اساليب الرقابة على اثر الازمة الاقتصادية خلال الفترة 1929/1934 والحرب العالمية الثانية.

وبدأت هذه الفترة ببداية الغزو الايطالي لليبيا في 1911 وانتهت بهزيمة دولتي المحور ودخول قوات الاحتلال البريطاني الى ليبيا ، ويمكن تقسيم هذه الفترة الى ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى (1911/1923) :

كانت ليبيا تنقسم طبقا للمرسوم الملكي الصادر بتاريخ 9 سبتمبر 1912 الى ولايتين منفصلتين (طرابلس وبرقة) يشرف على كل منهما وال تعينه وزارة المستعمرات الايطالية . واهم حدث وقع اثناء هذه المرحلة ـ كما جاء في المقدمة ـ هو الغاء العملة التركية واستبدالها بالعملة الايطالية . وقد كلف مصرف ايطاليا القيام بمهمة امين صندوق للدولة في طرابلس وبرقة بناء على المرسوم الصادر في 29 مايو 1913 . وفي 22 يوليو 1922 صدر مرسوم ملكي آخر رقم 1131 يقضي بتطبيق النظم النقدية الايطالية وقواعد تداول العملة الايطالية في كل من ولايتي طرابلس وبرقة.

أما في نطاق مراقبة النقد فلم يصدر اي تشريع حتى عام 1917 ونتيجة للتضخم المالي الناتج عن الحرب الاولى فقد شعرت ايطاليا بضرورة انشاء هيئة تختص بشراء وبيع العملات والسندات الاجنبية والذهب . واسست بالفعل لاول مرة في عام 1917 المؤسسة الوطنية للتبديل مع الخارج (متخذة مدينة روما مقرها الرئيسي). ونظرا لأن ليبيا ـ كما جاء اعلاه ـ اصبحت خاضعة للنظم النقدية الايطالية فقد صدر في 6 يونية 1918 المرسوم بقانون رقم 793 الذي يقضي بان

يمتد تطبيق النصوص التي تنظم المؤسسة المذكورة الى طرابلس وبرقة.

هذا وكان المرسوم الملكي رقم 1674 الصادر في 11 سبتمبر 1919 من اول التشريعات النقدية التي تم اصدارها . فقد قضى هذا المرسوم بمنع جميع المواطنين الايطاليين والهيئات الاعتبارية من الاقتراض من الخارج والارتباط مع البلدان الخارجية في استثمارات مالية بدون موافقة وزارة الخزانة . وفي 24 نوفمبر 1921 صدر كذلك المرسوم رقم 1835 الذي ينظم تحويل استثمارات الاجانب ومؤسساتهم الموجودة في ايطاليا وفي مستعمراتها والقواعد المنظمة للاعمال المشتركة في المشاريع الاجنبية من قبل المواطنين والمنشآت الموجودة في ايطاليا او في مستعمراتها.

المرحلة الثانية (1923/1933) :

تتميز هذه المرحلة بظهور وسيطرة النظام الفاشستي حيث استطاع ـ منذ عام 1923 ـ الحزب الذي يتزعمه موسوليني السيطرة على امور الحكم في ايطاليا وفي مستعمراتها ثم عمل على الغاء جميع النظم الأساسية التي كانت سائدة في طرابلس وبرقة والتي كانت تضمن لسكان البلاد نوعا ما من الحريات.

وتبنى الحكم الفاشستي سياسة التعصب العنصري وأدى الى عزلة ايطاليا عن العالم الخارجي ، حيث فرضت الحماية على المنتجات الوطنية وكثير من القيود على المعاملات الخارجية . وتمشيا مع هذه السياسة صدر في 25 سبتمبر 1924 المرسوم الملكي رقم 1462 الذي يحتوي على القواعد التي تنظم استيراد وتصدير السلع . وفي 2 يونيه عام 1926 صدر القرار الوزاري الذي يحتوي على الترتيبات الخاصة بتحويل العملة الايطالية الى الخارج.

واثناء الحرب العالمية الاولى توقفت جميع عمليات تبديل العملة الورقية بالعملة الذهبية الا ان هذه الامكانية وقعت اعداتها في عام 1927 ولكن في 26 فبراير 1928 صدر مرسوم ملكي ينظم هذه المبادلات ويقصرها في نطاق حدود معينة ، وفي 29 سبتمبر 1931 صدر مرسوم

ملكي بالقانون رقم 1207 يكلف وزارة المالية باصدار القواعد التي تنظم المبادلات وما يتعلق بها من احكام.

وفيما يتعلق بميزان المدفوعات اثناء هذه المرحلة فلا توجد احصائيات بشأن معاملات ليبيا مع العالم الخارجي الا انه توجد احصائيات منفصلة عن تجارة كل من طرابلس وبرقة مع العالم الخارجي . وكما اشرنا اليه في بحث آخر تحت عنوان النظام الضرائبي في ليبيا اثناء الحكم الايطالي (الذي نشر في العدد 5 و 6 سبتمبر/ديسمبر 1971 من النشرة الاقتصادية) كانت ايرادات ليبيا الذاتية غير كافية لمواجهة مشاريع التنمية الاقتصادية والنفقات المدنية والعسكرية ، وقد خصصت الحكومة الايطالية مبالغ اضافية لصالح طرابلس وبرقة لسد العجز في ميزانيتيهما . وتشير احصائيات التجارة الخارجية بان قيمة واردات طرابلس بلغت 142 مليون ليرة في عام 1923 بينما بلغت صادراتها 22 مليون ليرة اي بعجز قدره 120 مليون ليرة . وزاد هذا العجز الى 214 مليون ليرة في عام 1929 ثم انخفض الى 125 مليون ليرة في عام 1933 ويرجع هذا الانخفاض في العجز الى انخفاض الواردات من 249 مليون ليرة في عام 1929 الى 153 مليون ليرة في عام 1933 . وانخفضت في نفس المدة الصادرات من 35 مليون ليرة في عام 1929 الى 28 مليون ليرة في عام 1933 . والجدير بالذكر ان انكماش تجارة ليبيا الخارجية اثناء السنوات 1929/1933 كان مرتبطا بالازمة الاقتصادية التي اصابت معظم بلدان العالم اثناء هذه الفترة من الزمن . اما الميزان التجاري لبرقة فقد حقق ايضا عجزا بلغ 53 مليون ليرة في عام 1923 وزاد هذا العجز الى 109 مليون ليرة في عام 1929 ثم الى 111 مليون ليرة في عام 1933 . وكانت ما نسبته 70٪ من واردات برقة تأتي من ايطاليا بينما بلغ معدل صادرات برقة الى ايطاليا خلال هذه المرحلة حوالي 38٪ من مجموع صادرات هذه الولاية.

المرحلة الثالثة (1934/1942)

في سنة 1934 استطاع السفاح « غرازياني » شنق المناضل عمر المختار وقهر المقاومة الشعبية ، واتبعت ايطاليا الفاشستية سياسة

جديدة بالنسبة لليبيا كان هدفها دمج المدن الليبية الرئيسية في البلاد الأم لكي تصبح محافظات ايطالية كمثيلاتها من المدن الايطالية . وفي عام 1934 تم توحيد طرابلس وبرقة تحت ادارة واحدة يرأسها والى ليبيا العام وذلك بموجب النظام الاساسي رقم 2012 الصادر في 23 ديسمبر 1934.

هـذا وقد صدرت خلال هذه المرحلة اهم التشريعات التي تـنظم مراقبة النقد ومن اهمها القرار الوزاري الصادر في 26 مايو 1934 الذي يشتمل على 14 مادة تنظم القواعد الخاصة بشؤون المبادلات بالعملات الاجنبية . وتقضي المادة الاولى من هذا القرار بأنه لا يمكن بـأي عملية تبديل عملة اذا لم تتفق مع المتطلبات الحقيقية للصنـاعة او التجارة او حاجات المسافرين الى الخارج . وقد اجازت نفس المـادة تنفيذ عمليات لصالح اشخاص مقيمين في الخارج ولديهم ممتلكات في ايطاليا او المستعمرات . وأوجب القرار الوزاري المذكور على جميع المصارف ومحلات تبديل العملة وعموما جميع الشركات والمنشئـات التي تحتفظ بحسابات بالعملة الاجنبيـة في الـداخـل او الخـارج ان يقدموا تقريرا الى مصرف ايطاليا عن صافي المبالغ المسجلـة في تلك الحسابات. ويحظر المرسوم الوزاري المذكـور على الهيئـات الاعتبارية والمنشآت والاشخاص المقيمين في ايطاليا والمستعمـرات الشراء من الاسواق الاجنبية اسهم او سندات ايطاليـة او اجنبيـة تم اصدارها في الخارج . ومن ناحية اخرى لا يجـوز لاي شخص او بأي طريقة تصدير العملات النقدية او الشيكات المستحقة في ايطاليا او مستعمراتها ولا يمكن كذلك تصدير اي نوع من السندات الصادرة بالليرة الايطالية . اما عن مخصصات السفر فقد سمح للمسافرين الى الخارج (بناء على المادة 5) ان يحملوا معهم اوراق نقدية لا تزيد على 5000 ليرة في كل سفرية على ان لا تتجاوز السفريات عدة مرات في كل شهر . وتنص المادة 7 بأنه يجب أخذ موافقة وزارة الخزانة لمنـح قروض بالليرات الايطالية لصالح مصارف أو منشآت مقيمة في الخارج حتى ولو كانت تحمل الجنسية الايطالية ، ويجب كذلك الـحصول على موافقة وزارة الخزانة في حالة خصم كمبيالات اصدرتها جهـات اجنبية تستحق على منشآت ايطالية . وتنص المادة 12 من نـفس

المرسوم الوزاري المشار اليه اعلاه بان مصرف ايطاليا هو الجهة المكلفة بمراقبة المصارف والصرافين والمنشآت والمؤسسات فيما يختص بعمليات تبديل العملة . وكان على مصرف ايطاليا اتباع جميع القواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم وابلاغ وزارة الخزانة عن جميع المخالفات التي ترتكب . وطبقا لهذه التعليمات فانه كان ينبغي على جميع المصارف ومكاتب تبديل العملة والمنشآت والمؤسسات تقديم جميع البيانات والمستندات التي يطلبها مصرف ايطاليا . اما المادة 14 فقد بينت العقوبات التي يجب اتخاذها في حالة مخالفة مواد هذا القرار الوزاري.

وفي 8 ديسمبر 1934 صدر قرار وزاري بشأن عوائد الصادرات حيث نصت المادة الاولى منه على ضرورة تسليم عوائد الصادرات الى المؤسسة الوطنية للتبديل مع الخارج عن طريق مصرف ايطاليا والمصارف المكلفة بذلك من قبل وزارة الخزانة حسب تعليمات مصرف ايطاليا . وقد تم تمديد صلاحية هذا المرسوم الى المستعمرات بموجب المرسوم الملكي بقانون صدر في 26 ديسمبر 1934 ويقضي هذا القانون بأنه على جميع المصارف والصرافين والشخصيات الاعتبارية التي تتمتع بالجنسية الايطالية والمقيمين في ايطاليا او في مستعمراتها ان يقوموا ببيع جميع أرصدتهم الموجودة في الخارج الى مؤسسة التبديل وذلك بواسطة مصرف ايطاليا.

وبعد عام 1934 (اي بعد القضاء على المقاومة) بدأت ايطاليا الفاشستية تتورط في حروب استعمارية جديدة حيث ساهمت في الحرب الاهلية الاسبانية ضد النظام الجمهوري في اسبانيا وبدأت في احتلال الحبشة بقوة السلاح . ونتيجة للظروف التي اعقبت الحرب مع الحبشة في عام 1936 واعلان عصبة الامم المتحدة لعقوبات اقتصادية ضد ايطاليا بسبب عدوانها على تلك البلاد اضطرت السلطات الايطالية المختصة الى ادخال العديد من القيود النقدية . ففي 25 مايو 1936 صدر مرسوم وزاري خفضت بموجبه مخصصات السفر الى الخارج للمسافرين من ايطاليا ومستعمراتها الى 300 ليرة ورقية و 50 ليرة معدنية . ونفس التخفيض المذكور يطبق بالنسبة للاشخاص القادمين الى ايطاليا او مستعمراتها.

وأدى نشوب الحرب العالمية الثانية في عام 1939 الى تطبيق قيود اخرى للحد من المعاملات مع الخارج . ففي 30 اكتوبر 1939 صدر مرسوم وزاري بشأن تخفيض مخصصات السفر من 300 ليرة الى 200 ليرة مع الاحتفاظ بالخمسين ليرة المعدنية ... وفي يونيو 1940 دخلت ايطاليا الحرب العالمية الثانية الى جانب المانيا الهتلرية لتوزيع العالم الى مناطق نفوذ نازية وفاشستية ولكن ادت هذه الحرب الى فقدان ايطاليا لجميع مستعمراتها.

وتشير الاحصائيات بأنه خلال هذه الفترة أصبح نحو 85٪ من معاملات ليبيا قائمة مع ايطاليا بعد ما كانت اقل في المرحلتين السابقتين . وبلغ مجموع واردات ليبيا في المدة (1 يناير/31 اكتوبر 1937) 493 مليون ليرة منها 83٪ من ايطاليا بينما بلغت الصادرات 107 مليون ليرة منها 88٪ الى ايطاليا . ويتضح من احصائيات تلك الفترة بأن عجز ليبيا التجاري بلغ 385 مليون ليرة.

المراجع :

— Giovanni di Nardi : INDICE SISTEMATICO CRONOLOGICO DELLA LEGISLAXIONE ITALIANA DAL 1861 al 1931, Societa Editrice Bellunese, Belluno, 1931.

— BOLLETTINO D'INFORMAZIONI ECONOMICHE, 1914/1928, Ministero delle Colonie, Roma.

— RIVISTA DELLE COLONIE ITALIANE, Ministero dell'Africa Italiana, Roma.

النظام المصرفى اثناء العهد الايطالى

أثناء العهد الايطالي (1911/1942) كان النظام المصرفي في ليبيا يضم :

1) مصرف مركزي (مصرف ايطاليا).

2) ثلاث فروع لمصارف تجارية كبيرة في ايطاليا (مصرف روما نابولي شيشيليا) مصرفين محليين

وهما مصرف التوفير ، مصرف طرابلس ، وقد زاولت هذه المصارف كافة العمليات المصرفية خاصة القروض قصيرة الاجل للقطاع التجاري . وركز مصرف التوفير Cassa di Risparmiio نشاطه على التسليف الزراعي على نطاق واسع (كما سنرى في الجزء الثاني) حيث قام هذا المصرف بدور كبير في نطاق السياسة الاستعمارية الاستيطانية التي كانت تهدف الى تثبيت (على الاقل) 300 الف ايطالي في ليبيا خلال ربع قرن ابتداء من عام 1927 وركز مصرف التوفير كذلك نشاطه في منح القروض العقارية.

* * *

ان هذه الدراسة تشمل ثلاثة اجزاء :

1) يستعرض الجزء الاول باختصار وحسب المصادر المتوفرة نشاط مصرف ايطاليا والثلاث مصارف التجاريه.

2) الجزء الثاني يتناول موضوع القروض الزراعة والعقارية ومصادر تمويلها.

3) والجزء الثالث يستعرض بعض النواحي للسياسة النقدية والائتمانية.

الجـزء الأول

مـصرف ايـطاليا :

قـرر مصرف ايطاليا بموجب القانون رقم 511 الصادر في 23 مايو 1912 فتح فرع في طرابلس واتخاذ منهج يختلف في بعض الحالات عن القانون الاساسي وذلك لمزاولة المهام الملائمة لاحتياجات المستعمرة.

وقد خول قرار صدر في 5 مايو 1913 حق المصرف في مزاولة مهمة امين خزانة الحكومة الايطالية في ليبيا . وفيما بعد قررت ادارة المصرف فتح فرع بنغازي حيث اتخذ في البداية شكل الوكالة ثم تطور الى مستوى فرع بعد سبع سنوات.

وبموجب القانون المذكور خصص لصالح فرع مصرف ايطاليا في طرابلس مبلغ 4 ملايين ليرة ليستعملة في الاعمال الجارية وقد تقرر في نفس الوقت بان السحب من اموال الاحتياطي الغير عادي يجب ان يتم تدريجيا حسب المتطلبات التجارية وفضلا عن ذلك كان في امكان فرع مصرف ايطاليا في طرابلس استعمال جميع الاموال الناتجة عن الاصول ومن حسابات التوفير والحسابات الجارية وكذلك خصم بعض الكمبيالات لدى فرع مصرف ايطاليا في باليرمو وذلك بالاضافة الى السلفيات نظير ضمانات البضائع المخزونة وتمشيا مع القانون الاساسي سمح لفرع مصرف ايطاليا الاقراض مقابل البضائع المودعة في الجمارك وفي مخازن المصرف نفسه . ومن الاعمال العادية التي كان يزاولها المصرف تبديل الذهب والفضة واصدار وثائق تحمل فوائد وكذلك استلام ودائع التوفير.

وفي اول اكتوبر 1939 تم الاتفاق بين مصرف ايطاليا من ناحية ومصرف صقلية ونابولي ومصرف التوفير من ناحية أخرى لتخصيص

30 مليون ليرة لاستعمالها في قطاع البناء وبلغت قيمة القروض الممنوحة في الفترة 1 اكتوبر 1929 ـ 31 ديسمبر 1939 ، 21 مليون ليرة منها 7 ملايين ليرة اقترضها مصرف ايطاليا.

وبسبب نقص المصارف المختصة في منح القروض لقطاع البناء وقعت المصارف العاملة في بنغازي (مصرف ايطاليا ، روما وصندوق التوفير في برقة) على اتفاق لمنح قروض البناء قيمتها 6 ملايين ليرة كانت تمنح بفائدة قدرها 6٪ تسدد اثناء 10 سنوات.

وقد زاول مصرف ايطاليا بناء على تعديل القانون الاساسي اعمال اخرى غير الاعمال المصرفية حيث فتح في سنة 1923 في طرابلس مخزنا للبضائع وفي سنة 1935 بدأ بالتعاون مع مصرف نابولي وشيشيليا مزاولة الخدمات التي تتعلق بافراغ وشحن البضائع.

ولم يكن هناك قبل العهد الايطالي سوى مصرف واحد وهو المصرف العثماني الزراعي الذي كان يقدم القروض الزراعية ونتيجة لتصفية هذا المصرف آلت لمصرف روما في برقة مع مصرف ايطاليا مزاولة التسليف الزراعي وفي طرابلس كانت تلك المهمة يقوم بها مصرف شيشيليا ومصرف ايطاليا . غير ان جميع الخدمات التي تتعلق بالتسليف الزراعي اسندت الى صناديق التوفير.

المصارف التجارية

مصرف روما

افتتح مصرف روما الرئيسي في 9 مارس 1880 برأس مال قدره 3 مليون ليرة فقط . ثم ازاداد رأس مال المصرف الى 100 مليون ليرة في سنة 1910 و 200 مليون ليرة في سنة 1912.

وقام بتأسيس المصرف بعض النبلاء التابعين للاوساط الكاثوليكية ومن بينهم « فرانشيكو بورجيي سيجموند ، وجوستتباني وجيوليوميريجي ، وبيتروجيريلي ».

وعندما قرر وزير خارجية ايطاليا ـ في ذلـك الـوقت ـ توماسـو تيتوني في سنة 1905 اسناد مهمة توسيع النفوذ الايطالي في ليبيـا الى مصرف روما كان رئيس مجلس ادارة المصرف (ايرنيستوياشيلي) هو الآخر أعضاء الارستكرازية الكاثوليكية الرومانية.

وقد بدأ نشاط مصرف روما رسميا في ليبيا في 15 ابـريل 1907 وذلك بتأسيس فرع في طرابلس . وفيما بعد افتتحت فروع تجارية في بنغازي ، زوارة ، الخمس ، سرت ، مصراتة ، زليطن ، درنـة ، طبرق ، السلوم وفي مدن اخرى بالدواخل.

ولتنفيذ سياسة الاحتلال السلمي حسب رغبة الحكومة الايطاليـة لم يقتصر المصرف في اعماله على القطاع المصرفي ، بل قـد قـام المصرف خلال السنوات التي سبقت الاحتلال بنشاطات تشمل مجالات صناعية وتجارية : وبعد سبعة اشهر من فتح اول فرع في طـرابلس اسس مـصرف روما في ديسمبر 1907 منشأة (معاصر الايطاليين) وتشمل فرعا رئيسيا في طرابلس ووحدات صغيرة في الخمس ، مسلاتة وزليطن . وفي مارس 1910 تم افتتاح منشأة كبيرة لاستخراج الزيت بواسطة الكبريت الكاربوني . وفي 16 اغسطس افـتتح في طـرابلس مطحنا حديثا وفي الميدان الزراعي انشأ مصرف روما مـزرعة كـبيرة في بنغازي تتضمن كذلك 15 الف رأس من الماشية . وأتـم زراعـة هذه المساحة عن طريق المناصفة مع بعض من القبائل العربيـة في برقة . ومن بين النشاطات الاخـرى الاقـل اهميـة اسس مصـرف روما مصنعا لتحضير الاسفنج وريش النعام ومطبعـة حديثـة في طـرابلس.

وفي الميدان التجاري ركز مصرف روما اهتمامه في استيراد مـواد البناء والملابس وفي تصدير العلف والحبوب وريش النعام والصوف والالمـاس والاسفنج.

وعمل المصرف الروماني كذلك في الميدان الـبحري حيث تـولى بواسطة الباخرة (روما) التي تمتلكها ادارة الخط البحري طـرابلس مصراتة يشمل محطات في الخمس طويبيا وزليطن . وقد قام المصرف

في هذا الخط بالخدمات البريدية مجانا وبدون مقابل من السلطات التركية . وفي ابريل 1910 و 27 يناير 1911 وقع مصرف روما على عقدين مع الحكومة الايطالية ، الاول لمزاولة خط بحري بين طرابلس والاسكندرية يمر في مالطا ، مصراتة ، بنغازي ، درنة ، السلوم . والثاني بين طرابلس والخمس وسرت ودرنة وطبرق . وقد تولت الحكومة الايطالية المشروعين المذكورين بمبلغ قدره 200 الف ليرة.

ومن بين اهم اهداف المصرف هو استطلاع واستغلال الموارد المعدنية في البلاد وبالاخص الفوسفات والكبريت وفي هذا الخصوص كلف المهندس جان فيليبو بدراسة الموارد الكبريتية في منطقة سرت الشرقية . وفي سنة 1911 مول المصرف بعثة علمية يترأسها المهندس من الكونت اسكانيو سفوزا . وقد لاقت هذه البعثة عراقيل قوية من قبل السلطات التركية.

وتقول المصادر الايطالية بأن الصعوبات التي واجهها مصرف روما في الحصول على الرخص من السلطات التركية والمنافسة القوية من قبل المؤسسات الاجنبية ادت الى تعطيل نشاط مصرف روما وبالاخص فيما يتعلق بالابحاث المعدنية.

ولتغطية الوجود الايطالي اسس انريكو بريشياني رئيس المصرف في ذلك الحين (نقابة ايطالية فرنسية مصرفية) وقد انضم الى هذه النقابة شركة طرابلسية يرأسها سيدي مصطفى بن زكري . وفيما بعد في يونيو 1910 تم تكوين نقابة رباعية لغرض استطلاع المعادن وبالاخص الفوسفات في ولاية طرابلس ولبناء سكك حديدية وموانىء لازمة للنشاط المعدني.

وبسبب وجود ايطاليين لاقت هذه النقابة معارضة شديدة من قبل الحكومة التركية . وبعد معاهدة (أوش) للصلح التي ابرمت مع تركيا في 18 اكتوبر 1912 ترك مصرف روما جميع النشاطات الصناعية والتجارية التي دامت خمس سنوات وركز اعماله في العمليات المصرفية.

مصرف شيشيليا

وثاني مصرف بعد مصرف روما فتح له فرعا في ليبيا هو مصرف شيشيليا ، وقد باشر هذا المصرف نشاطه في شهر ابريل من سنة 1912 . وفي السنة الاولى (بسبب الاحوال الغير عادية الناتجة عن الحرب) اقتصرت عمليات المصرف في جلب الودائع والحسابات الجارية ولتسهيل تحويل الاموال من ليبيا الى ايطاليا وبلدان اخرى. وفي نفس الوقت عمل مصرف شيشيليا كوكيل للخزانة حتى 29 مايو 1913 عندما اصدر المرسوم الملكي الايطالي الذي خول مصرف ايطاليا استلام مهام الخزانة الايطالية ، وبالاضافة الى الخدمات المصرفية ساهم هذا المصرف في منح القروض الزراعية وباشر مع مصرف ايطاليا في تصفية المصرف الزراعي العثماني.

مصرف نابولي

افتتح فرع مصرف نابولي في طرابلس في اول ديسمبر 1913 وبدأ نشاطه بنتائج مرضية وذلك بسبب الصعوبات التي لاقاها المصرف في البداية . وبعد الحرب العالمية الثانية اظهرت التسهيلات الائتمانية توسعا كبيرا بالنسبة للودائع وذلك بسبب الحاجة الاموال لتنمية التجارة والبناء والصناعة ، فقد تمكن المصرف من زيادة حجم الودائع حيث شجع هذا على التوسع في العمليات المصرفية وكانت التسهيلات الائتمانية مقابل رهونات مكونة من اشياء ثمينة من بين الاعمال التي كان يقوم بها المصرف . وكان مصرف نابولي المصرف الوحيد الذي زاول هذا النوع من الخدمات لمعاونة الليبيين حسب بعض المصادر الايطالية.

الجزء الثاني

التسليف الزراعي

ان التسليف الزراعي في ليبيا قبل الاحتلال الايطالي كان يتم عن طريق المصرف الزراعي العثماني . وعلى اثر تصفية هذا المصرف ان العمليات التي تتعلق بالتسليف الزراعي في تلك الفترة اسندت في

برقة الى مصرف روما بالتعاون مع مصرف ايطاليا وفي طرابلس الى مصرف صقلية بالتعاون ايضا مع مصرف ايطاليا.

ومنذ الاحتلال الطلياني حتى عام 1922 كان الائتمان الزراعي محدودا جدا الا انه كان يتم بطريقة بدائية وبعدم وجود الضمانات الكافية وكان يمنح لليبيين لزرع الشعير في برقة ولفلاحة البساتين في ولاية طرابلس . وقد بلغ مجموع هذه القروض 5 ملايين ليرة في الفترة المذكورة ما عدا فترة الحرب العالمية الثانية حيث توقفت عمليات الائتمان الزراعي.

وكانت العمليات الربوية منتشرة جدا خلال هذه الفترة وبصورة متسعة جدا من قبل حيث كان سعر الفائدة السنوي يبلغ نسبة الـ 60 ٪ وكان اليهود هم المسؤولين عن هذا الربا حيث كانوا يستغلون المزارعين العرب بطريقة وحشية . فقد كانوا يمتصون من المزارعين العرب سعر الفائدة الشهري وقدره 5٪ من قيمة رأس المال وفي هذا الخصوص كتب جاكمو بتيستيلا **Giacomo Battistella** رئيس مجلس ادارة صندوق التوفير الليبي بانه حين اخبر احد المزارعين العرب بان سعر الفائدة الذي سيحدده صندوق التوفير سيكون 5٪ في السنة بدلا من كل شهر اعرب المزارع الليبي عن دهشته من ذلك.

فقد تمت مواجهة ومعالجة موضوع التسليف الزراعي في بادىء الامر على اثر انشاء صندوق طرابلس للتوفير في عام 1923 وصندوق برقة للتوفير في عام 1925 وكانت مهمة هذين المصرفين الرئيسيين هي استعمال الموارد المالية التي يمتلكانها قصد منحها لصالح الائتمان الزراعي والعقاري وبالاخص لمساندة المشاريع بشأن زراعة الاراضي ولازدهار قطاع البناء ، فقد اتخذ المصرفان المذكوران شكل الهيئات المعنوية تحت مراقبة الحكومة وتم تنظيمهما بموجب القوانين التي تنظم المصارف في ايطاليا ، فقد اضيفت على هذه القوانين بعض التعديلات الملائمة لاحتياجات المستعمرة.

وكان معظم رأس مال هذين المصرفين متأتيا من مساهمة الحكومة المركزية وذلك عن طريق مساهمات وهدايا مختلفة . وبموجب

المرسوم الصادر في 18 ابريل 1926 كان التسليف الزراعي يشمل الثلاث فئات التالية :

1) قروض لتمويل العمليات الزراعية الجارية .

2) قروض لتحسين الزراعة.

3) قروض طويلة الاجل لانماء الاراضي الزراعية.

صندوق ليبيا للتوفير

على اثر توحيد منطقتي طرابلس وبرقة في عام 1934 برزت الى الوجود فكرة دمج صندوقي طرابلس وبرقة للتوفير . فقد تحققت هذه الفكرة في عام 1935 عندما انشيء صندوق ليبيا للتوفير Cassa di Risparmio Della Libia بموجب المرسوم الملكي رقم 1138 الصادر في 18 ابريل 1935.

فقد بدأ صندوق ليبيا للتوفير اعماله في اول يناير 1936 . وامتصت المؤسسة الجديدة جميع اصول وخصوم صندوقي طرابلس وبرقة.

وكان الصندوق الليبي للتوفير يعمل كهيئة مستقلة « بموجب النظام الاساسي » للمصرف والتشريعات التي تنظم اعمال صناديق التوفير والمؤسسات بالائتمان مقابل الرهونات . وكان لديه مقران في كل من طرابلس وبنغازي وفروع في مصراتة ودرنة ووكلات في المناطق الصغيرة . والمقر الرئيسي للمصرف كان يوجد بطرابلس.

وكانت ارصدة الصندوق تتكون من الآتي :

1) الموارد المالية الممنوحة المكونة كالآتي :

أ) الاصول التي كانت قد خصصت لصالح صندوق طرابلس وبنغازي للتوفير.

ب) اموال اخرى يمكن التحصل عليها نتيجة المساهمة من قبل الحكومة المركزية في ايطاليا والحكومةالمحلية في ليبيا وذكلك من هيئات مختلفة.

ج) أي مصدر آخر من الاموال يتحصل عليه صندوق التوفير الليبي

2) الرصيد الاحتياطي

3) الأرصدة الخاصة التي تكونت لمواجهة الاحتمالات الآتية :

أ) لمواجهة الخسائر المختلفة.

ب) لمواجهة الاختلافات في قيمة السندات.

ج) لصالح الاعمال الخيرية وللصالح العام.

ويقوم بادارة صندوق التوفير الليبي مجلس ادارة يتكون من الرئيس ونائبين للرئيس وثمانية اعضاء مستشارين . ويتم تعيين الرئيس ونائبي الرئيس بموجب قرار من وزارة افريقيا الايطالية بالاتفاق مع وزارة المالية ونتيجة لاقتراح من حاكم ليبيا العام. ويعين الاعضاء الآخرون من قبل الحاكم العام.

أنواع التسليف الزراعي

بناء على احكام المرسوم الملكي رقم 1530 الصادر في 13 مايو 1937 اقتصرت عمليات التسليف الزراعي على الفئتين التاليتين :

1) قروض زراعية للاغراض الجارية.

2) قروض لتحسين الزراعة.

وتشمل الفئة الأولى الأربع عمليات الآتية :

1) قروض لادارة المزارع المنتجة كليا او جزئيا ولاستعمال وتحويل وتركيب المنتجات الزراعية.

2) قروض لشراء المواشي والآلات والمعدات الزراعية.

3) تسهيلات مقابل رهونات على محاصيل زراعية مخزونة في محلات عمومية وخاصة.

4) قروض لصالح هيئات ومنظمات زراعية لشراء اشياء لازمة

لتسيير اعمال مزرعة الشركاء او لتمكين هؤلاء الشركاء من بيع محاصيلهم الزراعية التابعة للمجموعة.

وتسدد القروض المذكورة خلال مدة تتراوح بين 6 اشهر وخمس سنوات عن طريق خصم الكمبيالات الزراعية مقابل ضمانات.

ان القروض لتحسين الزراعة تهدف الى تحقيق العمليات الآتية :

أ)نمو الاشجار وتطوير المحاصيل.

ب) انشاء طرق زراعية.

ج) ترسيخ الاراضي الزراعية.

د) حفر آبار للمياه وامكنة لسقي الماشية وانشاء حواجز للمزرعة.

هـ) بناء وتصليح منشئات ريفية لاسكان المزارعين وامكنة لوقاية الماشية ولتخزين المحصولات الزراعية.

و) القيام باعمال لتزويد المزارع بمياه الشرب والري ولتنظيم وتجفيف الاراضي.

ز) استعمال الكهرباء في الزراعة وتشجير المساحات وجميع الاعمال التي تهدف للتحسين.

وتعتبر كذلك القروض التالية من ضمن القروض لتحسين الاراضي

1) انشاء اعمال لانجاز وصيانة مزارع العنب (الكرم) والاشجار المزروعة اثناء المدة التي تسبق الانتاج.

2) شراء الاراضي لتحقيق ملكية المزارع الصغيرة او لادخال تحسينات فيها.

3) تجهيز منشئات للاستعمال الجماعي لغرض صون المحاصيل الزراعية ولاستقرار الماشية.

ان القروض لتحسين الزراعة تمنح مقابل كمبيالات يتم تسديدها على اقساط سنوية في مدة لا تتجاوز الخمس سنوات من بدء العملية

بالنسبة للمزارع المملوكة من قبل القطاع الخاص. فاذا كانت الاراضي حكومية فقد تم منحها الى اصحاب الامتياز او تابعة لاشخاص يحق لهم التمتع بالمساعدات الحكومية فان تسديد القرض يتم خلال 15 سنة ويبدأ الدفع من السنة السادسة.

وكان سعر الفائدة للتسليف الزراعي يحدد سنويا بواسطة مرسوم يصدره الحاكم العام حسب توصيات مجلس ادارة صندوق التوفير وبلغ اجمالي عدد القروض الطويلة الاجل الممنوحة من قبل صناديق طرابلس برقة ثم صندوق ليبيا للتوفير في المدة بين (1924 ـ 1939 م) 3538 بلغ مجموعها 171 مليون ليرة وبلغ عدد قروض العمليات الجارية 30988 قرضا قيمتها حوالي 61 مليون ليرة.

واهتمت كما جاء في المقدمة صناديق التوفير طرابلس وبرقة ثم صندوق ليبيا للتوفير منح القروض لبناء المساكن فقد بلغ عدد هذه القروض خلال المدة 1924/1939 (1447) قرضا بلغت قيمتها 91 مليون ليرة.

الجزء الثالث

بعض التطورات النقدية والمصرفية

الليرة الايطالية :

عندما احتلت ايطاليا ليبيا ، كانت النقود التركية هي العملة الرسمية في التداول . وقررت الحكومة الايطالية سحب هذه العملة واستعمال الليرة الايطالية بدلا منها.

وعند نهاية عام 1911 اتخذت الاجراءات لسحب العملة التركية واسندت هذه المهمة الى المصارف التجارية العاملة في كل من طرابلس وبنغازي ودرنة وفي المناطق الاخرى من البلاد . على ان تتم عملية تبديل العملة التركية الى ايطالية خلال شهر فبراير 1914.

فقد تم التقويم بمعدل 22،78 ليرة ايطالية لكل ليرة تركية ذهبية التي تساوي مائة قرش ونتيجة لادخال العملة الجديدة فقد تم منع

ادخال البلاد العملة التركية المكونة من النقود المعدنية البرونر والنيكل والفضة.

فبموجب القرار الصادر في 29 مايو 1913 اصبح مصرف ايطاليا أمين الخزانة في طرابلس وبرقة . ان مهمة أمين الخزانة لحساب الدولة في جميع المقاطعات الايطالية اسندت الى مصرف ايطاليا بموجب المادة 9 من القرار الصادر في 30 اكتوبر 1894.

التضخم والركود :

وفي اعقاب الحرب العالمية الثانية انتشر في ليبيا التضخم النقدي الذي استمر عدة سنوات . وبعد مرحلة من الاستقرار النسبي مرت البلاد بفترة الكساد المشهورة اثناء المدة 1929 ـ 1934 وهي ظاهرة معاكسة للتضخم فقد تميزت هذه الفترة بانخفاض في الاسعار نتيجة لهبوط في الدخل . وقد ادى ذلك الى انخفاض في القدرة الشرائية للسكان والانكماش في الطلب للسلع المستوردة والمحلية وبالرغم من ذلك فان الانتاج الزراعي في عام 1933 كان ممتازا . لذلك كان الركود الاقتصادي الذي اثر على بعض العناصر مثل :

1 ـ الانكماش في استهلاك بعض المواد.

2 ـ عدم مرونة في التسهيلات.

3 ـ عدم الثقة.

لم تؤثر على برامج النمو الزراعي المخطط من قبل الحكومة الفاشستية.

سعر الخصم :

واثناء فترة الركود انخفضت العملة المتداولة في جميع البلدان . ونتيجة للترابط الاقتصادي العالمي فان هذه الظاهرة انتشرت ايضا في ليبيا بالرغم من ان معظم احتياجات البلاد كانت توفرها سلطات الحكومة المركزية بايطاليا.

وخفض المصرف المركزي الايطالي في 21 مارس 1932 سعر الخصم من 7 الى 6٪ والى 5٪ في 2 مايو 1932 ثم الى 4٪ في 9 يناير 1933 والى 3،50٪ في 4 سبتمبر 1933 و 3٪ في 11 ديسمبر 1933 وتم ايضا تخفيض سعر الخصم في ليبيا ولكن باقل مقدار من ذلك الذي حدث في ايطاليا بنسبة 0،5٪ في بادىء الامر ثم 1٪ في وقت لاحق . وذلك لان تكلفة العملة في المستعمرة تزيد عما عليه في ايطاليا لعدم وفرة الاموال لمواجهة اللوازم المختلفة وبسبب عدم وجود نظم سليمة في اعداد برامج التنمية.

العمليات المصرفية :

تشير بعض الاحصائيات المتوفرة الى توسع في العمليات المصرفية خلال الفترة 1922/1929 ، فقد ارتفع مجموع قيمة الكمبيالات المخصومة من 4،699،000 ليرة ايطالية في عام 1922 الى 9،137،000 ليرة في عام 1929 . ويرجع ذلك الى التوسيع في برامج التنمية الاقتصادية وأثناء فترة الأزمة العالمية المشار اليها أعلاه انخفضت قيمة الأوراق التجارية من 2،3 مليون ليرة في عام 1932 الى 67 مليون ليرة في عام 1933 . وخلال الفترة 1925 انخفضت لذلك مجموع قيمة الأوراق المخصومة.

- المراجع

— RASSEGNA ECONOMICA DELL'AFRICA ITALIANA, Roma 1937/1939.

— Guglielmo Narducci : STORIA DELLA COLONIZZAZIONE DELLA CIAENAICA, Roma 1942.

— Giacomo Battistella : IL CREDITO IFNAFRICA, Tripoli, Cassa di Risparmio della Libia, 1941.

— BOLLETTINO D'INFORMAZIONE ECONOMICA DEL MINISTERO DELLE COLONI 1914/1928.



المحتوى

تم طبع هذا الكتاب
في رمضان 1396/سبتمبر 1976
بمطبعة شركة فنون الرسم
للنشر والصحافة
تونس

عدد الناشر : 76ـ13ـ100

يضم هذا الكتاب مجموعة من الدراسات التي نشرت في اوقات مختلفة وتناولت بالعرض والتحليل للملامح الاقتصادية في ليبيا اثناء العهد الايطالي .

وقد قدمت لهذا الكتاب بلمحة قصيرة عن الدوافع السياسية والاقتصادية التي حركت الاستعمار الايطالي الى غزو ليبيا . وجعلت عنوانها كيف جاءت ايطاليا الى ليبيا تمهيدا للحديث عن النواحي الاقتصادية الاخرى التي تناولتها بقية الفصول ...

الدار العربية للكتاب المقر الرئيسي : عمارة وفاء شارع عومة المحمودي ص . ب 3186 طرابلس ـ الجمهورية العربية الليبية الهاتف : 47.284 . الفرع الرئيسي : 39 شارع الحبيب بورقيبة تونس العاصمة ـ الجمهورية التونسية . الهاتف : 259.430

الثمن [illegible] . د.ل ـ [illegible] د.ت